

د. الهادي التيمومي

الغائب في تأويلات
«العمراز البشري» الخلدوني



الملايكة فارجع اليهم
السلامة فارجع اليهم

الحاج احمد بن محمد النعمان مغلطمة احمد بن منصور بن
يحيى جميع ما يكونه من الزينة من ركبته يبلح المدين
والعقد وذلك من دولة ثلاثة اعم ونايا به مع اعم

د. الهادي التيمومي

الغائب في تأويلات "الهمران البشري"
الْخَلَاءُ كُونِج



دار محمد علي للنشر



العنوان : الغائب في تأويلات "العمران البشري"

الخلدون

تأليف : الدكتور الهادي التيمومي

الطبعة الأولى 2007

جميع الحقوق محفوظة ©

دار محمد علي للنشر

نهج محمد الشعبوني - عمارة زرقاء اليمامة

3027 صفاقس - الجمهورية التونسية

هاتف : +216/74407440

فاكس : +216/74407441

Email : caeu@gnet.tn

Site Web : www.edition-medali.com

رقم الناشر : 219 - 281 / 07

الترقيم الدولي : 6 - 181 - 33 - 978 9973 ISBN:

إلى كل الذين كابدوا مُعاناة البحث التاريخي من
هَيْرُودُوتوس إلى فِرْنَان بُرُودِيل مرورًا بابن خلدون



التوطئة

إن الكثرة المتكاثرة مما كُتب عن ابن خلدون منذ رحيله في بداية القرن الخامس عشر ولا يزال يُكتب، إنما هي شيء من الدوي الهائل الذي خلفه ابن تونس العظيم وراءه، وهو دويٌ مسترسل لا يهدأ، وقلّ أن حظي مفكر عربي إسلامي بما حظي به ابن خلدون من صيتٍ ملأ الدنيا وشغل الناس.

وتندرج هذه الدراسة الموسومة « الغائب في تأويلات "ال عمران البشري" الخلدوني » في إطار إحياء الذكرى المئوية السادسة لوفاة العلامة ابن خلدون. وقد حاولتُ فيها استنطاق "المقدمة" حول خلفيات الرؤية الاقتصادية الخلدونية، وقد اكتشفتُ أن الإشارات الاقتصادية الواردة في "المقدمة" — وإن كانت فقرات قصيرة — فإنها ملأى بالمعاني الكبار.

إنّ ما كتبته في هذه الدراسة استدعاءً لموروث قديم ما انفك يُورقنا ويُلهمنا ويدعونا بالحاح إلى ضرورة التجاوز والتجديد بعيداً عن النرجسيّة والتباكي على أمجاد الأجداد. ويُدرك القارئ جيّداً أن الخروج من وضعيّة الحاكي والناقل والملخص إلى وضعيّة المجتهد والمجدّد والنّاقد في دراسةٍ عن

ابن خلدون، الذي كَتَبَ عنه آلاف الباحثين منذ عشرات السنين، ليس بالأمر الهين.

وكل أُملي أن أكون في هذه الدراسة قد أثرتُ بعض الأسئلة المحفزة وفتحتُ بعض الأبواب الموصدة ودخلتُ بعض مناطق المسكوت عنه، وأنا أعتذرُ مُسبقاً عن كل تقصير بدأ منِّي نتيجةً معطى لم أذكره أو فكرة بدت متضمنةً لبعض الغلو أو عبارةً تنقصها الدقة، لأنني واع كل الوعي بصعوبة إحكام السيطرة على الموضوع الذي طرحته بسلطةٍ واقتدار.

بقي أن أشير إلى أن خبرتي بتاريخ تونس - وخاصة المعاصر منه - جلعتني ألجأ في الكثير من الأحيان إلى التدليل عما أقولُ بالاعتماد على معطيات من تاريخ تونس وليس من تاريخ الجزائر أو المغرب الأقصى، إلا أن ذلك لا يعني أن الاستنتاجات التي خلصتُ إليها تسري على تونس فقط، فابن خلدون هو ابن المغرب العربي وعاش أغلب حياته في المغرب العربي وكتب "مقدمته" التي ساعتمدها في هذه الدراسة من وحي مُمارسَتِهِ للواقع المغربي، كما أنَّبَهُ القارئ الكريم إلى أنني استعملتُ أحياناً كلمات تبدو وكأنها مُفارقات مثل "تونس" - عوضاً عن إفريقية - أو "تونسي"، وكذلك فعلت بالنسبة إلى الجزائر والمغرب الأقصى، وقد تعمدتُ ذلك من باب تقريب الحقائق إلى الأذهان لا غير، كما استعملت نعت "مغربي" للإشارة إلى كل ما له علاقة بالمغرب العربي ككل، كما حرصتُ على الإيجاز والتكثيف حتى يغري الحجم

المحدود لهذه الدراسة بقراءتها في عصر أصبح فيه المقبلون على المطالعة في العالم العربي أندر من الكبريت الأحمر. إن دراستي هذه ليست خطاباً حول الخطاب مثل الكثير مما كتب إلى حدّ الآن عن ابن خلدون، وإنما هي دراسة اعتمدت على المصادر التاريخية للبحث عن الوشائج التي تربط مقدمة ابن خلدون بالواقع المغربي في القرن الرابع عشر بعد الميلاد.

ولعل القراء الذين يحذقون صناعة علم التاريخ ولهم إلمام بالمادية التاريخية أن يروا في هذه الدراسة رأياً، والأمل هو القول الجاد المنصف المتأني، ولست أدعي أنني ألمت بكل ما يجب الإلمام به في ما يتعلق بالاشكالية التي طرحتها، فإذا نجحت، فهو ما كنت أنشد، وإن لم أنجح، فعزائي ما أثبتته من صدق النية وصحة العزم، والأمل أن ينجح غيري في ما لم يحالفني الحظ فيه، والمهم هو مواصلة البحث العلمي دائماً أبداً.

وأخيراً، فإن خُلُق الوفاء وخلة الاعتراف بالجميل لذويه، يقتضيان منّي أن أرفع إلى السيّد النوري عبيد مدير دار محمد علي الحامي للنشر (تونس) جزيل الامتنان وفائق الاعتبار، لأنه ظلّ منذ عقود يُساندني بدون قيد أو شرط ويستجيبُ بكل صبر لنزواتي المزعجة في الكتابة التاريخية، كما أشكر السيّد فتحي ليسير، وعاش علم التاريخ ظافراً منصوراً.

المقدمة

هل غادر الشعراء من مُتردِّم (عنتره) : هذا هو شعور كل من يريد أن يكتب عن "مقدمة" ابن خلدون، فالدراسات عن هذا الأثر الجليل الذي أصبح ملكاً للتراث الإنساني وعن صاحبه، تربو عن أي حصر، وهي من الكثرة حتى ليخيل للباحث المقبل على دراسة هذه "المقدمة" أو صاحبها أنهما "قتلا بحثاً" كما يقال وأن كل كلام آخر عنهما لن يكون إلا قولاً مسموعاً ممَّجُوجاً، ومع ذلك، فإن ابن خلدون يظل دائماً يُغري الباحثين بالانكباب على فكره، فهذا المؤرخ المغربي المعاصر عبد الله العروي يقول عن علاقته بكتابات ابن خلدون « إن كل قراءة —والحق يقال— تجعلني أكتشف ابن خلدون جديداً وأكثر غنى وعمقا، وأكثر غموضاً كذلك ».

(Dualisme et Dualité, Revue qantara, Paris, Juillet 2006)

لنتذكر كذلك ما قاله الفيلسوف الألماني كانط عن العباقرة مثل ابن خلدون « إن العبقرى شخص مزعج، ولا بد أن ننتظر مجيء شخص آخر لكي يفك طلاسمه ».

(Eisler (R.) : KANT-Lexikon, Paris, Gallimard, 1994, p 455)

لقد كان الشاعر المسرحي الإغريقي أسخيلوس في القرن الخامس قبل الميلاد يقول أنه يعيش على « فتات وليمة هوميروس ». إن وليمة ابن خلدون — مثل وليمة هوميروس — لا تزال توفر لنا الكثير من الغذاء، و"مقدمته" — هذا المعين الزاخر بالمعرفة وبالإشراقات العبقرية — لا تزال تملأ الدنيا

وتشغل الناس في حين طوى النسيان الكثير من مؤلفات الآخرين.

إن "المقدمة" - وخلافاً للمظاهر - نصٌ متينٌ عسير المراس يتطلب الإيغال فيها عدّة معرفيّة ودقة فهم ووضوح منهج، وهذا ما لم يتيسّر إلا لقلّة من الباحثين.

إن "المقدمة" إبداع مغاربي خالص، وأغلب مقولاتها مُستقاة من الواقع المغربي، لذلك فإن اعتبارها وثيقة شاهدة على عصرها - القرن الرابع عشر بعد الميلاد - أمر مشروع، والإشارات والإيماءات الاقتصادية على سبيل المثال التي تنطوي عليها كانت انعكاساً لما كان يعتمل في رحم المجتمعات المغربية التي عاش ابن خلدون على نبضها بصفته سياسياً استطاع من موقعه ذلك الولوج إلى خبايا الواقع المغربي والتعرف إلى كل كبيرة وصغيرة فيه.

إن المرء لا يحتاج إلى بصيرة نافذة لكي يدرك أن المعطيات الاقتصادية الواردة في "المقدمة" لا تشكل نظرية في علم الاقتصاد، لأن ابن خلدون لم يُول الاقتصاد اهتماماً خاصاً، وأتّى له أن يفعل ذلك في عصر كان فيه العامل الاقتصادي مخفياً وراء حُجب كثيفة من علاقات القرابة الدموية والدين والسياسة، إلا أن تلك المعطيات الاقتصادية كانت تُنبئ بما صاغه بعض علماء الاقتصاد الأوروبيين من نظريات في فترة تشكل النظام الرأسمالي (القرون 16 و 17 و 18 و 19) مثل آدم سميث (A. SMITH) ودافيد ريكاردو (D. RICARDO) وكارل

ماركس (K. MARX). والسؤال الأول الذي سأحاول الإجابة عنه، هو هل أن تلك الومضات الاقتصادية الخلدونية كانت نتاجاً لعبقريته فقط - وهو ما لا يشك فيه أحد - أم هي كذلك نتاجٌ لِتحوّلات نوعيّة مسّت القاعدة الماديّة للمجتمعات المغاربيّة في فترة ما واستشعر ابن خلدون بوجودها وإن بشيء من الضبابيّة؟

أما السؤال الثاني، فيتمثل في طبيعة المرحلة التي عاشها ابن خلدون: فهل كانت - مثلما تُوحى بذلك "المقدمة" - مرحلة قاتمة، وبالتالي حُسم الأمر لِصالح التخلف وتوقفت الحضارة في المغرب العربي عن العطاء؟ أم أن الأمر مُغايّر لذلك؟

سأحاول معالجة هذين السؤالين قدر المستطاع، مُستنيراً بما شهدته إِبستمولوجيا التاريخ من تقدم كبير، وبما زودتنا به المصادر الجديدة المكتشفة من معطيات مهمة عن المغرب العربي في عصر ابن خلدون مثل كتب الفتاوى (فتاوى يحيى المغيلي (توفي عام 1478) أو أحمد الونشريسي (توفي عام 1508) أو أبي القاسم البرزلي (توفي عام 1397)...) أو المخطوطات المحققة حديثاً مثل كتاب مطالع التمام ونصائح الأنام ومنجاة الخواص والعوام في ردّ القول بإباحة إغرام ذوي الجنايات لأحمد الشماع (توفي عام 1430)...

لقد قدّم المفكر الجزائري - الفرنسي محمد أركون عام 1986 أربعة مفاتيح لا محيد عنها في نظره لفهم كتابات

ابن خلدون فهمًا صحيحًا، وهي: إنجاز تحقيق علمي "للمقدمة" وكتاب «العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر»، وإخضاع "المقدمة" لقراءة فيلولوجية وأُسْنِيَّة، والبحث عن أركيولوجيا الفكر الخلدوني و"إبيستمِيَّة" (EPISTÈME) الضمنية، أما المفتاح الرابع والذي تستجيب دراستي، بنسبة معينة له، هو «... تحديد العلاقات بين كتابات ابن خلدون من جهة والثقافة والمجتمع العربيين في المغرب العربي في القرن 14 من زاوية تاريخية وسوسيولوجية بَحْثَة» (مقال: ابن خلدون (بالفرنسية) الوارد

في : DICTIONNAIRE DES SCIENCES HISTORIQUES, PARIS,

P.U.F., 1986.

الفصل الأول

الفصل الأول

ابن خلدون و"اليد الخفية"

لم يكن الاقتصاد مشغلاً رئيسياً من مشاغل ابن خلدون الفكرية، لكن الاقتصاد لم يكن غائباً، وهذه المكانة الثانوية للاقتصاد في "مقدمة" ابن خلدون⁽¹⁾ هي ما يفسر قلة الكتابات عن الرؤية الاقتصادية لهذا المفكر الفذ.

لقد ركّز ابن خلدون تفكيره على ظاهرة الدولة، خاصة وقد استفاد من تجاربه السياسية الكثيرة في بلاطات تونس وبجاية وتلمسان وفاس وغرناطة وفي أحياء القبائل البربرية والهلالية المغاربية، والسياسة أعظم زادٍ للمؤرخ ولكل من يفكر في شؤون البشرية، ولنا في أعظم مؤرخ في العالم القديم الإغريقي ثوقيديداس (460 - 400 قبل الميلاد) أبرز مثال عن تلازم السياسة وعلم التاريخ، وقد ذاق ابن خلدون ترف البلاطات، وألم السجون، وعرف النجاح كما الخيبة والأفراح كما الأتراح. لقد أعمل ابن خلدون تفكيره في فترة من تاريخ المغرب العربي تَمَتَّدُ من الفاطميين الإسماعيلية إلى القرن الرابع عشر

(1) ابن خلدون، المقدمة، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1967.

بعد الميلاد، وانتهى إلى النتيجة التي مفادها أن المنطق الداخلي لتاريخ هذه المنطقة خلال هذه الحقبة الزمنية يقوم على عامل ثقافي بالمعنى الواسع لكلمة ثقافة، هو العصبية القبلية المسنودة بدعوة دينية، فالسلالات الحاكمة التي تعاقبت على هذه المنطقة من العالم العربي الإسلامي أسست دُولاً بالاعتماد في مرحلة أولى على قبيلة ذات عصبية قوية ومشحونة بإيديولوجيا دينية، لكن هذه الدول انحلت في مرحلة ثانية لما تحولت إلى أنظمة ملكية، وجلب إليها "نعيم الحضارة" الوبال، فتهاوت وقامت على أنقاضها دُولٌ أخرى أعادت نفس المسار: عصبية قبلية مصحوبة بدعوة دينية في أول الأمر ثم تحول الدولة إلى نظام ملكي ثم الانهيار وهكذا دواليك.

إن العامل الاقتصادي ليس غائبا في هذه المسيرة التاريخية للدولة وإنما هو محشور (ENCHÂSSÉ) داخلها حشراً، فالمرحلة الأولى للدولة: مرحلة "خشونة البادية" هي مرحلة البداوة والاقتصاد الرعوي وضعف التمايز الطبقي والاقتصار على "الحاجي"، أما مرحلة بناء النظام الملكي، فهي مرحلة الحضارة والاقتصاد المتطور والشرائح الاجتماعية الواضحة المعالم واللجوء إلى "الكمالي".

إن من نافل القول إن ابن خلدون لم ينصّب اهتمامه الفكري على الاقتصاد، ومردّ ذلك أن الاقتصاد لم يتحول في المغرب العربي ما قبل الرأسمالي إلى عامل مهيمن (DOMINANT) ومحدّد في نهاية المطاف (SURDÉTERMINANT) لتطور المجتمع، وإنما كان فقط عاملاً محدّداً في نهاية المطاف، بينما كانت العوامل السياسيّة والدينيّة وعلاقات القرابة الدمويّة هي العوامل المهيمنة، وهنا لا بدّ من إبراز الحقيقة القائلة إن الاقتصاد لم يتحول في التاريخ الإنساني إلى عامل حاسم، أي مهيمن ومحدّد في نهاية المطاف، إلا بداية من تشكل النظام الرأسمالي في القرن السادس عشر بعد الميلاد في أوروبا الغربيّة.

إن دول المغرب العربي ما قبل الرأسمالي لم تكن تُولي الاقتصاد اهتماماً يُذكر، وكان همها الوحيد والأوحد هو جمع أكثر ما يُمكن من الضرائب مع توفير الحدّ الأدنى من القوت للناس حتى تأمن شرهم، وما اهتمام هذه الدول بالتجارة واحتكارها لها في أحيان كثيرة، إلّا بهدف الحصول على أرباح سريعة وسهلة، ومن الغريب أن هذه الدول كانت تُفرض رُسوماً جمركية على الصادرات رغم ما تُلحقه تلك الرسوم من أضرار جسيمة بالفلاحة وبالصناعات الحرفية المحلية.

لقد ضَمَّن ابن خلدون في "المقدمة" آراء وخواطر حول المسألة الاقتصادية على غاية من الأهمية، وهو أول مفكر في التاريخ يصدع ببعض الآراء الثاقبة في هذا الميدان، وهذه الآراء الثاقبة، قَرِيبَةٌ جَدًّا مما اكتشفه علماء الاقتصاد بشقيه الليبرالي والاشتراكي في عصرنا الحديث.

لقد اكتشف ابن خلدون مَنهجَه "الغريب" في علم التاريخ، فقال إن علم التاريخ خَبْرٌ عن «العمران البشري والاجتماع الإنساني» الذي هو «... التوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال»⁽²⁾. والواضح هنا أن الاقتصاد ركنٌ هام من أركان "العمران البشري"، و"العمران البشري" الخلدوني هو بلغتنا اليوم مادةُ علوم إنسانية واجتماعية كثيرة مثل التاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع والديمقراطية والانتروبولوجيا والفلسفة... و"العمران البشري" خاضعٌ حسب ابن خلدون لقوانين موضوعية لا علاقة

لها بالدين أو بالأخلاق أو بأي شيء آخر، وعُلُوم العمران علومٌ مستقلة بذواتها ويجب أن تُعامل لِذَوَاتِهَا وليس لمنفعةٍ يَطْلُبُهَا رجال السياسة أو غيرهم فـ«... إذا كانت كل حقيقة متعلقة بطبيعة، يصلح أن يبحث عما يُعرض لها من العوارض لِذَاتِهَا»⁽³⁾.

وليس في نيّتي في هذه الدراسة استعراض كل تفاصيل الرؤية الاقتصادية الخلدونية، فقد أنجز ذلك بعض الباحثين بكفاءة عالية أحياناً⁽⁴⁾ وإنما سأقتصر على ما له ارتباطٌ بالسؤالين اللذين طرحتهما في مقدمة هذه الدراسة.

(3) نفس المصدر ، صفحة 63.

(4) مثال: نشأت (محمد علي) راند الاقتصاد ابن خلدون، القاهرة، دار عالم الكتب، 1944
MAUNIER (R.): Les idées économiques d'un philosophe arabe, *Revue d'histoire économique et sociale*, Paris, N° 6, 1912.
BOUSQUET (G.H.): Les textes économiques et sociaux de la « Muqaddima », Paris, 1962.
المزيان (عبد المجيد): النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.
صالح (محمد): التفكير الاقتصادي العربي في القرن 15، مجلة القانون والاقتصاد، القاهرة، العدد 3 - 4، 1933.
بونرة (أحمد): الاقتصاد السياسي في مقدمة ابن خلدون، بيروت، دار ابن خلدون، 1984.
MAHMASSANI (S.): Les idées économiques d'Ibn Khaldoun, Lyon, Bosc et Riou, 1932.

لقد أعلن ابن خلدون أن «... اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هم باختلاف نحلّتهم من المعاش»⁽⁵⁾ وأن «... أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلّتهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاجٍ مستقر، إنما هو اختلافٌ على الأيام والأزمنة وانتقالٌ من حال إلى حال»⁽⁶⁾ كما «... لا يُقاس شيء من أحوال العمران على الآخر، إذ كما اشتبها في أمرٍ واحد، فلعلهما اختلفا في أمور»⁽⁷⁾.

إن مقولات مثل هذه تنطوي على تلميح إلى الدور الفعّال للعامل الاقتصادي في التاريخ، وإني لا أبالغ إذا قلتُ إن ابن خلدون اقترب كثيراً ممّا يُسمّيه الماركسيّون بنمط الإنتاج وبمكانته المركزيّة في التطور الإنساني.

لقد كان ابن خلدون كذلك رائداً في الإرهاص والإيماء إلى مفهوم القيمة — العمل (LA VALEUR- TRAVAIL)، إذ اعتبر أن

باتسيافا (س): العمران البشري في مقدّمة ابن خلدون (معرب عن الروسية)، تونس — طرابلس، الدار التونسية للكتاب، 1978.

دليّة (عارف): مكانة الأفكار الاقتصادية لابن خلدون في الاقتصاد السياسي، اللاذقية، دار الحوار، 1987.

العروي (عبد الله): مفهوم العقل (القسم الثاني)، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1996.

(5) نفس المصدر: صفحة 210.

(6) نفس المصدر: صفحة 46.

(7) نفس المصدر: صفحة 1046.

تفعيل الطاقة الجسمانية والذهنية للمنتج هو سبب كل قيمة وأصلها فـ«... الأعمال... هي أصل المكاسب وحقيقتها»⁽⁸⁾ و«... الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد إلى التحصيل، فلا بدّ في الرزق من سعي وعمل ولو في تناوله وابتغائه من وجوهه»⁽⁹⁾ و«... المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها وإنما هي قيم الأعمال الإنسانية»⁽¹⁰⁾، كما أن «... الأمصار القليلة الساكن... يقل الرزق والكسب فيها أو يُفقد لقلة الأعمال الإنسانية»⁽¹¹⁾.

ومن الومضات العبقريّة لابن خلدون تفضّنه كذلك إلى الدور الحقيقي للعملة الذهبيّة والفضيّة، فثروة أية دولة لا تُقاس في رأيه، بما تملكه من معادن ثمينة وبضائع، وإنما بالعمل وبالزيادة في القدرة الإنتاجية للبشر وفي عدد المنتجين المباشرين وفي التقسيم المتطور للعمل، وغنى «الأمم النصرانية ودول الشرق من مصر إلى الصّين والهند» راجعٌ إلى كثرة العمل

(8) نفس المصدر: صفحة 264.

(9) نفس المصدر: صفحة 680.

(10) نفس المصدر: صفحة 681.

(11) نفس المصدر: صفحة 681.

والكدّ والجَدّ، وليس «... لأن المعادن الذهبية والفضية أكثر بأرضهم أو لأن ذهب الأقدمين من الأمم استأثروا به دون غيرهم، وليس كذلك، فمعدن الذهب الذي نعرفه في هذه الأقطار إنما هو ببلاد السودان، وهي إلى المغرب أقرب، وجميع ما في أرضهم من البضاعة، فإنما يجلبونه إلى غير بلادهم للتجارة، فلو كان المال عتيذاً موفوراً لديهم، لما جلبوا بضائعهم إلى سواهم يبتغون به الأموال ولاستغنوا عن أحوال الناس بالجملة... (والسبب) كثرة العمران واختصاصه بأرض المشرق وأقطاره، وكثرة العمران تُفيدُ كثرة الكسب بكثرة الأعمال التي هي سببه»⁽¹²⁾.

إن العمل الحقيقي عند ابن خلدون هو كل ما يمكن من زيادة السيطرة على الطبيعة وتطويعها لفائدة الإنسان، ولقد كان محترزاً إلى حدٍّ ما إزاء التجارة لأنها «... وإن كانت طبيعية في الكسب، فالأكثر من طرقها ومذاهبها إنما هو تحيلات في الحصول على ما بين القيمتين في الشراء والبيع»⁽¹³⁾.

(12) نفس المصدر: صفحة 651.

(13) نفس المصدر: صفحة 683.

لقد كان ابن خلدون مُعجبا أيما إعجاب بشعوب الشرق وبالأمم النصرانية لأن الصّنائع بها متطورة، كما لم يكن يُكنُ —وخلافا لما يتصوره الكثيرون— أي ازدهار للفلاحة، وإنما أشار إلى أن الإيديولوجية المهيمنة في عصره تَعْتَبَرُها « معاش المُسْتَضْعَفِينَ »، ومما يُوَكِّدُ مَا ذَهَبْتُ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ ابْنَ خَلْدُونَ لَمْ يَكُنْ يَشَاطِرُ احْتِقَارَ أَغْلَبِ بَنِي قَوْمِهِ لِلْفَلَاحَةِ هُوَ مَا أَبْدَاهُ مِنْ تَأْسَفٍ لِأَنَّ كُتُبَ عِلْمِ الْفَلَاحَةِ الَّتِي حَبَّرَهَا الْقِدَامِيُّ لَمْ يَعُدْ يَلْتَفِتُ إِلَيْهَا أَحَدٌ فِي عَصْرِهِ، كَمَا ذَكَرَ بِإِعْجَابٍ أَنَّ أَهْلَ الْأَنْدَلُسِ — أَرْضَ أَجْدَادِهِ وَبِلَدِ الْحَضَارَةِ الرَّاقِيَةِ — « ... هُمْ أَكْثَرُ أَهْلِ الْمَعْمُورَةِ فَلَحًا فِيمَا عِلْمُنَاهُ وَأَقْوَمُهُمْ عَلَيْهِ، فَقَلَّ أَنْ يَخْلُو مِنْهُمْ سُلْطَانٌ أَوْ سُوقِيٌّ عَنْ فِدَانٍ أَوْ مَزْرَعَةٍ أَوْ فَلَاحٍ أَرْضٍ »⁽¹⁴⁾. لَا نَنْسِي كَذَلِكَ أَنَّ ابْنَ خَلْدُونَ كَانَ يَمْلِكُ زُرُوعًا وَأَرْضِيًّا فِي الْعَدِيدِ مِنَ الْمَنَاطِقِ مِثْلَ مَنَاطِقِ تَبَسَّةَ (الجزائر) وَالْفَيُومِ (مصر) وَغَرْنَاطَةَ (الأندلس)، وَكَانَتْ لَهُ بِالتَّالِيِ مَدَاخِيلٌ مِنَ الْفَلَاحَةِ، وَقَدْ شَجَّبَ ابْنَ خَلْدُونَ الْعَادَةَ الشَّنِيعَةَ الشَّائِعَةَ فِي عَصْرِهِ وَالْمُتَمَثِّلَةَ فِي اغْتِنَابِ الْحُكَّامِ لِلْمَزَارِعِ الْمَحْدُومَةِ

(14) نفس المصدر: الصفحتان 548 و549.

جيداً⁽¹⁵⁾، وكان غير راضٍ عن الإهمال الذي أصاب الفلاحة في المغرب العربي في عصره.

وعلاوة على موقفه من الفلاحة، كان لابن خلدون موقفٌ آخر له علاقة بالاقتصاد هو تنديده باحتكار الدول المغاربية للسياسة وللإقتصاد وخاصة للتجارة. لقد كان ابن خلدون يُحِبُّ الاعتماد الحر للقوانين الاقتصادية، وتخصُّص الدولة في السياسة، وتخصُّص التجار في التجارة، والمعروف أن هذا التخصُّص كان من الركائز التي قامت عليها النهضة الأوروبية الرأسمالية الحديثة.

إن النظر إلى كل هذه الإيماءات الاقتصادية الخلدونية لا يمكن أن يتم بمعزلٍ عن الإطار الزماني والمكاني الذي وُلدت في رحمه، إذ هي ليست فقط إفرازاً لعبقرية ابن خلدون التي لا يشك فيها أحد، وإنما هي كذلك إفراز للقاعدة الاقتصادية والاجتماعية المغاربية في عصر ابن خلدون، ولا فائدة في التذكير هنا بأن هذا الكلام لا يناقض قناعتي بأن للأفكار استقلالاً واسع النطاق أحياناً عن الواقع المادي.

(15) نفس المصدر: الصفحتان 654 و655.

وإذا كانت الرؤية الاقتصادية الخلدونية عظيمة الشأن وسابقة لعصرها مقارنة باكتشافات علماء الاقتصاد الأوروبيين في العصر الحديث، فَلِمَ لَا نتصور أن تحولات نوعيّة هامة طرأت على القاعدة الاقتصادية المغاربيّة وألهمت ابن خلدون رؤيته الاقتصادية التي ذكرتها.

إن الجواب يمرّ عبر الدراسة الملموسة للواقع المغاربي الملموس الذي عاش بين ظهرائه ابن خلدون في المغرب العربي. وعلى المستوى المنهجي، لابدّ من الانطلاق من الحقيقة التي مفادها أن الحاضر هو الذي يُنير بنسبة كبيرة الماضي مثلما قال ذلك كارل ماركس في أواسط القرن 19 في مؤلفه: أسس نقد الاقتصاد السياسي (GRUNDRISSE) ... إن المجتمع البرجوازي هو التنظيم التاريخي للإنتاج الأكثر تطوراً والأكثر تنوعاً في التاريخ، والمقولات التي تُعبّر عن العلاقات داخل هذا المجتمع وتُتيح فهم هياكله، تَسمح لنا في الآن نفسه بالإمساك ببُنية وعلاقات إنتاج كلّ المجتمعات السابقة التي قام على أنقاضها هذا المجتمع الذي لا يزال يحمل في أحشائه

بعض مخلفاتها الفاعلة. إن تشريح الإنسان هو الذي يمدنا بمفتاح تشريح القرد»⁽¹⁶⁾.

ومن المعروف أن علم الاقتصاد السياسي لم يتشكل بصيفته علماً مُستقِلاً إلا منذ قيام النظام الاقتصادي الرأسمالي في أوروبا الغربيّة بداية من القرن السادس عشر.

لقد آمن علماء الاقتصاد "المركنتيّون" الأوروبيون في القرنين 16 و17 - أي في عصر «التراكم البدائي لرأس المال» وسيادة رأس المال التجاري- أن أصل ثروة الأمم هو ما تملكه من ذهبٍ وفضة، وأن تنمية الثروة تتطلب فائضا من الصادرات بالنسبة إلى الواردات. أما بداية من "الثورة الصناعيّة" (القرن 18)، فقد وقع التخلي عن هذه الأفكار وأصبح علماء الاقتصاد «الكلاسيكيون» مثل آدام سميث ودافيد ريكاردو يؤمنون بأن القيمة التبادليّة لأية بضاعة تحدد بكميّة العمل الضروريّة لصنعها، كما أن أصل ثروة الأمم هو

MARX (K.): GRUNDRISSE, chapitre 1, Collection 10/18, Paris, ⁽¹⁶⁾

Anthropos, 1968, pp 67 et 68.

العمل ولا شيء غير العمل. ولقد كان وراء اكتشافات العلماء الاقتصاديين «الكلاسيكيين» أمور ثلاثة:

- تبوء نمط الإنتاج الرأسمالي - بفضل الصناعة العصرية - مكانة رئيسية في المجتمعات الأوروبية الغربية.
- تحول قوة العمل إلى سلعة تُباع وتُشتري مثل سائر السلع الأخرى، وسيادة العمل بالأجر (SALARIAT)، وانقراض أشكال العمل ما قبل الرأسمالية مثل العمل نظير حصة من الإنتاج.

وأخيرا ظهور المصنع (USINE) والإنتاج الغزير المعدّ للسوق أساسا وليس للاكتفاء الذاتي.

وإذا كان ابن خلدون قد اكتشف حقائق اقتصادية مشابهة لاكتشافات علماء الاقتصاد «الكلاسيكيين» الأوروبيين - رغم وقوعه في بعض الأخطاء مثل الخلط بين السعر والقيمة - فلا بد أن نفترض أن شيئا مشابهاً في نواح معينة للنظام الرأسمالي كان قائما في المغرب العربي في عصر ابن خلدون واسترعى انتباهه. لقد أحسّ ابن خلدون - رغم فوضى الأحداث التي توالى على المغرب العربي في عصره (أوبئة، قلاقل سياسية، شغب الأعراب الذي لا ينتهي، هجومات الأساطيل الأوروبية...) - أن هناك «خلقا جديدا

ونشأة مستحدثة وعالمًا محدثًا»⁽¹⁷⁾، والفوضى كما يقول الفيلسوف الفرنسي المعاصر هنري برقسون (H. BERGSON) نظام لم يقع فهمه بعد. لقد تحسّس ابن خلدون - وخلافًا لمن سبقه أو عاصره - اعتمادًا على قانون «تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدّل الأعمار ومرور الأيام»⁽¹⁸⁾، والذي «... لا يكاد يتفطن له إلا الآحاد من أهل الخليقة»⁽¹⁹⁾، أن وراء كل الأحداث الصاخبة والهزات المحيرة التي كانت تعصف بالمغرب العربي يُوجد شيء ما جديد كان يشتغل وفق نظام هادئ وصارم وشبه مستتر سمّاه «... السكون الذي هو العمران»⁽²⁰⁾.

وإني لأجزم بأن ذلك الأمر الجديد الذي أوحى لابن خلدون آراءه الاقتصادية هو نمط إنتاج جديد تشكّل في المغرب العربي على أنقاض العبوديّة، أقترح تسميته بنمط الإنتاج المُخَامِسي (MODE DE PRODUCTION QUINTENIER)، وكان هذا النمط

(17) نفس المصدر: صفحة 46.

(18) نفس المصدر: صفحة 46.

(19) نفس المصدر: صفحة 265.

(20) نفس المصدر: صفحة 53.

الإنتاجي الجديد هو "اليد الخفية" التي شرحت صدر ابن خلدون ونفخت له فيه تلك الآراء الاقتصادية الوجيهة. ومن باب تقريب الحقائق إلى الأذهان، يمكن اعتبار تاريخ تشكل هذا النمط الإنتاجي الجديد متزامناً مع ظهور الدولة الموحدية.

لقد تعرّض بعض الباحثين الجادّين الذين حلّلوا الفكر الخلدوني إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المغاربية في عصر ابن خلدون مثل العراقي علي الوردي⁽²¹⁾ أو السّوفيّاتية سفتلانا باتسّيفافا⁽²²⁾ أو الفرنسي إيف لاکوست⁽²³⁾ أو الجزائري عبد المجيد المزيان⁽²⁴⁾ أو المغاربة (المغرب الأقصى) محمد عابد الجابري⁽²⁵⁾ وعلي أومليل⁽²⁶⁾ ومحمد

(21) الوردي علي: منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته، القاهرة، معهد الدراسات العربيّة العالية، 1962.

(22) باتسّيفافا (س): المرجع المذكور سابقاً.

(23) لاکوست (إ): العلامة ابن خلدون (معرّب عن الفرنسيّة)، بيروت، دار ابن خلدون، 1974.

(24) المزيان (عبد المجيد): المرجع المذكور سابقاً.

(25) الجابري (محمد عابد): فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، الطبعة 3، بيروت، دار الطليعة، 1982.

(26) أومليل (علي): الخطاب التاريخي: دراسة لمنهجية ابن خلدون، الطبعة 2، الدار البيضاء، 1984.

قبلي⁽²⁷⁾ وعبد السلام الشدّادي⁽²⁸⁾ واللبناني مهدي عامل⁽²⁹⁾ الخ... إلا أن ما يلاحظ هو أن أولئك الباحثين على نباهتهم وسعة علمهم لم يؤكدوا إلا على مسألة القبيلة والبداءة والاقتصاد الرعوي، ولم يطرحوا إمكانية أن تكون الإشارات الاقتصادية الخلدونية التي ألمحت إليها نتائج تحولات نوعيّة جديدة مسّت القاعدة المادية للمجتمعات المغاربيّة.

لقد كان المعطى القبلي - الرعوي بمثابة الشجرة الكثيفة التي حجبت الغابة وحالت دون رؤية التحولات الاقتصادية الهادئة التي كانت تتمّ في رحم المجتمعات المغاربيّة التي أحسّ بها ابن خلدون، وإن بشيء من الضبابيّة، وهذا طبيعي.

لقد قام نمط الإنتاج الجديد الذي سمّيته بنمط الإنتاج الخامسي على أنقاض نمط الإنتاج العبودي. ويعرف الجميع

(27) KALBY(M.): Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du moyen âge (14 ème - 15 ème siècles) Paris, Maisonneuve, et Larose, 1986.

(28) CHADDADI (A.): Ibn Khaldoun, l'homme et le théoricien de la civilisation, Paris, Gallimard, 2006.

(29) عامل (مهدي): في علميّة الفكر الخلدوني، بيروت، دار الفارابي، 1985.

أن الإسلام الكلاسيكي كما قال المؤرخ الفرنسي المعاصر فرنان برودال كان « حضارة عبودية بأتم معنى الكلمة »⁽³⁰⁾، وقد وقف الإسلام ضدّ شدّ المزارعين إلى الأرض وبالتالي ضدّ الفيودالية التي نشأت في الولايات الإفريقية (المغربية) منذ أواخر العهد الروماني، وهو ما مكنّ العبودية من العودة من جديد وبقوة، ولقد بينّ المؤرخ التونسي المتخصّص في العهد الأغربي محمد الطالبي أن عماد الاقتصاد الأغربي بتونس كان العبودية⁽³¹⁾. وإذا كان الماركسي المصري سمير أمين صاحب نظرية « نمط الإنتاج الاتاوي » (mode de production tributaire) يشكك في أهمية العبودية في التاريخ الإسلامي وحتى العالمي، فلأن نمط الإنتاج العبودي يُمثّل تهديداً لتمامك مقولته حول "المركز" و "الأطراف"، إذ من المعلوم أن سمير أمين كان يعتبر

BRAUDEL (F.) *Grammaire des civilisations*, Arthaud-⁽³⁰⁾
Flammarion, 1987, p 93.

PÈTRÉ - GRENOUILLEAU (D) : *Les traites négrières: essai d'histoire globale*, Paris, Gallimard, 2004.

TALBI (M.): *Droit et économie en Ifriqiya ou le paysage agricole* ⁽³¹⁾
et le rôle des esclaves dans l'économie du pays, dans Talbi
(M.) *Études d'Histoire Ifriqiyenne et de civilisation musulmanes*,
Tunis, Université de Tunis, 1982.

دائماً أن أي نمط إنتاج جديد لا يمكن أن يتبلور إلا على أطراف التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية المنهارة، إلا أن تاريخ تكوّن نمط الإنتاج الفيودالي لا يستجيب لرؤيته هذه لأنه ظهر في مجتمعات "المركز" أي في قلب الإمبراطورية الرومانية "العبودية" ولم يظهر في "الأطراف"⁽³²⁾.

لقد تحوّل نمط الإنتاج العبودي في المغرب العربي تدريجياً إلى نمط إنتاج ثانوي، وأصبح دور العبيد يقتصر على الخدمة في المنازل، وفي بعض القطاعات الفلاحية الثانوية. وتضاؤل العبودية مردّه توقف عمليات الغزو لاستجلاب العبيد بسبب دخول البربر، وعدد هام من زُئُوج جنوب الصحراء، في الإسلام، ومردّه كذلك صعوبة الحصول على العبيد بالاعتماد على التجارة نظراً إلى مشاق الصحراء الكبرى.

لقد اعتبر ابن خلدون أنّ عصرًا مزدهراً من تاريخ المغرب العربي قد انتهى، وحدّد هذا العصر بأربعمئة سنة تنتهي مع

(32) انظر على سبيل المثال:

AMIN (S) : -Le développement inégal, Paris, Minuit, 1976.

-Classe et nation dans l'histoire et la crise contemporaine,

Paris, Minuit, 1978.

نهاية العهد الزيري، ونحن نعرف اليوم بفضل تقدم معرفتنا بتاريخ المغرب العربي أنّ هذا العصر ليس إلا عصر نمط الإنتاج العبودي في المغرب العربي. إنّ ارتباط الازدهار بالعبودية لا يمثل أية غرابة: ألم يعتبر فلاسفة «عصر الأنوار» الأوربيين والكثير من المؤرخين اليوم أن العهد الإغريقي الروماني (عهد العبودية) كان عهد ازدهار الفكر والحضارة، بينما كان العهد الفيودالي عهد الانحسار الحضاري وجُمود العقل وسيادة التعصب الديني، ويكاد يكون كارل ماركس الوحيد الذي يعتبر أن العهد الفيودالي لم يكن مرحلة انحدار لأنه شهد في رأيه تطوراً للتقنية (طاحونة الماء).

إن العهد العبودي لما انتهى أمره بالمغرب العربي
 «... تبدّلت الأحوال جملةً، فكأنما تبدل الخلق من
 أصله» (33).

إن القلاقل، والمحن، والخضّات، والهزّات الكثيرة التي عصفت بالمغرب العربي الزّحف الهلالي، والانحسار الهام للحياة الزراعيّة واستفحال البداوة وشغّب القبائل وكذلك الأوبئة... لم تذهب بصفاء ذهن ابن خلدون المتوقد الذي كان

قادرًا على تَبَيُّن السَّمين من الغث، وإن بوعي محدودٍ، فلم يكن تأكيده في معرض مدحه لأبي فارس عبد العزيز على أن هذا السُّلطان الحفصي « خلع على الزمان رونق الشباب »⁽³⁴⁾ من باب التَّرف البلاغي فقط، وإنما كان كذلك من باب شعوره بأنَّ عهدًا جديدًا كانت تَعيشه تونس والمغرب العربي وإن كان غير مزدهر مثل عهد الأربعمئة سنة المنصرمة. إن من سجايا كبار المفكرين مثل ابن خلدون قُدْرَتُهُم على تَبَيُّن التطورات الجديدة المستترة، من تحت ركام الأحداث الصَّاخبة أو الكارثية أو السَّلبية. لقد تحسَّس الرجل وجود شيء جديد كان يَمُورُ في رحم المجتمعات المغاربية، وإن كان هذا الشيء الجديد الذي سَمَّيْتُهُ بنمط الإنتاج المخامسي قد تشكل كما قلتُ منذ العهد الموحدِي، فإن ابن خلدون كان أول مفكر مغاربي يستشعر بوجوده، وليس غريبًا أن لم يحسَّ بوجوده أي مفكر قبل ابن خلدون ولو بصفة ضبابية جدًا. لنستعرض على سبيل المقارنة كيف تَفْطَنُ المفكرون الأوروبيون إلى ميلاد نمط الإنتاج الفيودالي من تحت ركام الأحداث الكارثية التي عاشتها أوروبا (هجومات القبائل الجرمانية،

(34) نفس المصدر: صفحة 10.

استفحال الأوبئة والمجاعات، انحسار الحياة الحضريّة، تفتّت سلطة الدولة المركزية...). لقد بدؤوا يتساءلون لأول مرة عن مغزى التشريعات المتعلقة بالعلاقات الفيدوالية - الفسّالية (FÉODALO- VASSALIQUES)، لكن هذا التساؤل جاء كما هو واضح بعد عدّة قرون من تشكل نمط الإنتاج الفيودالي، والرواد الذين طرحوا مسألة حيثيات تشكل الفيودالية هم مفكرو عصر النهضة، أما عبارة "فيودالية" فظهرت لأول مرة في بداية القرن 17، كما تفتّن في أواخر هذا القرن هنري سبلمان (HENRY SPELMAN) إلى أن الفيودالية ليست مجرد شبكة من القوانين التي تربط البشر بعضهم إلى بعض، وإنّما مرحلة من مراحل التطور الإنساني⁽³⁵⁾. الواضح إذن أن الوعي بنمط الإنتاج الفيودالي جاء في أوروبا متأخرا جدّا عن تاريخ ظهوره. أما بالنسبة إلى نمط الإنتاج الرأسمالي، فقد تفتّن المفكرون الأوروبيون إلى وجوده بعد فترة قصيرة نسبياً من تشكّله، ولم

(35) انظر المقالين: Féodalité و Féodalisme في:

Collectif : Dictionnaire des sciences historiques, Paris, P.U.F ; 1986.

من الأسلم في اعتقادي إدخال كلمة "فيودالية" إلى اللغة العربيّة وعدم استعمال كلمة "إقطاع" محلّها، لأن الواقع "الإقطاعي" العربي - الإسلامي مختلف تماماً عن الواقع "الفيودالي" الأوروبي أو الياباني.

تُشوش رؤيتهم كثيرا الأحداث الكارثية التي أفرزت النظام الرأسمالي الأوروبي مثل إبادة شعوب أمريكا اللاتينية أو النقل القسري لملايين الزنوج الأفارقة إلى القارة الأمريكية أو الحروب المدمرة بين الدول - القومية الناشئة مثل الحرب بين فرنسا وبريطانيا... لقد وعى المفكرون الأوروبيون بوجود النظام الاقتصادي الرأسمالي بشيء من التأخير، لكنه تأخير أقصر بكثير من التأخير الذي تطلبه الوعي بنمط الإنتاج الفيودالي، والسبب هو أن العامل الاقتصادي في النظام الرأسمالي، أصبح ولأول مرة في التاريخ الإنساني، العامل المهيمن والمحدد في نهاية المطاف للتطور المجتمعي كما سبق وأن بيّنتُ ذلك، وبالتالي فالوعي بالرأسمالية أسهل من الوعي بالأنماط الإنتاجية السابقة لها. لقد ظهرت كلمة "رأسمالية" عام 1753 في « القاموس التاريخي للغة الفرنسية » الذي أشرف عليه آلان راي (ALAIN REY) ولم تكن هذه الكلمة تعني آنذاك ما نُقصدُ اليوم بالرأسمالية، أما عبارة "رأسمالية" بصفقتها نظاما اقتصاديا واجتماعيا

تستولي فيه أقلية من البشر على "رأس المال" فقد ظهرت عام 1842 (36).

ماهي الأحداث التي لفتت نظر ابن خلدون إلى أن شيئاً جديداً كان يعمل في أحشاء القاعدة المادية للمجتمعات المغاربية، وهو ما سمّيته بنمط الإنتاج المخامسي؟ أكتفي بذكر الأحداث التي أشار إليها ابن خلدون صراحة وهي:

أولاً: الطاعون الجارف (1348)، ويذهب المؤرخون اليوم إلى أنه كان أكثر الأوبئة فتكاً في التاريخ الإنساني لأنه اقتصرت كل العالم المأهول، بما في ذلك المغرب العربي، في أواسط القرن الرابع عشر. وقد فتح هذا الوباء الرهيب عيني ابن خلدون على ما تمثله الديمغرافيا وقوة العمل من أهمية في حياة الشعوب، وقد ذكر محمد بن الخطيب الذي عاصر هذا الوباء في كتابه «مقنعة السائل عن المرض الهائل» أن هذا الطاعون الجارف ضرب العمّال خاصة، والفتك بالعمال معناه

MARSEILLE (J) : Six questions sur la capitalisme dans:

(36)

L'Histoire, numéro spécial, 313, octobre 2006 (France) .

شلّ الحياة الاقتصادية لفترة طويلة نسبيًا: لقد كان هذا الوباء كما قال «... في الضعفاء وأهل الشظف أفتك»⁽³⁷⁾.

ثانياً: الفرق الكبير بين المناطق الشاسعة التي اكتسحتها البداوة والحياة الرعوية، والمناطق المحدودة المساحة التي لا تزال الزراعة تمارس فيها، وهو ما شاهده ابن خلدون المزارع العديدة في تنقلاته الكثيرة عبر مختلف مناطق المغرب العربي، وقد حمل ابن خلدون مسؤولية انحسار الحياة الزراعية إلى الأعراب الهلاليين، فالمغرب العربي بعد «... أن كان عمرانها متصلاً من البحر الرومي إلى بلاد السودان، في طول ما بين السّوس الأقصى وبرقة، وهي اليوم كلّها أو أكثرها قفار وخلاء وصحار، إلا ما هو منها بسيف البحر أو ما يُقاربُه من التلول»⁽³⁸⁾. إن تراجع الحياة الزراعية بالمغرب العربي زاد ابن خلدون اقتناعاً بأهمية العمل البشري في تغيير المشهد الطبيعي لصالح البشر.

(37) ابن الخطيب (محمد): مقنعة السائل عن المرض الهائل، صفحة 9، مخطوط بالاسكوريال رقم 1785 (مدريد)، ذكر ذلك، أحمد السعداوي: المغرب الإسلامي في مواجهة الطاعون الأعظم: الطاعون الأعظم والطواعين التي تلتها (القرنان 8 - 9 هـ) مجلة IBLA (تونس) عدد 175، 1995.

(38) المقدمة: صفحة 653.

ثالثاً : استثناء الفقر في المغرب العربي ، وفي "المقدمة" إشارات كثيرة إلى هذه الظاهرة « ... واعتبر حال هذا الرّفه من العمران في قطر إفريقية وبرقة ، لما خف ساكنها وتناقص عمرانها ، كيف تلاشت أحوال أهلها وانتهوا إلى الفقر والخصاصة »⁽³⁹⁾. إنّ تحول الفقر إلى ظاهرة بارزة في المغرب العربي معناه ظهور قوة عمل مفصولة عن وسائل الإنتاج يستطيع ملاكو الأراضي وقطعان الماشية استغلالها كما يريدون ، وتُوجد دلائل تشير إلى أن من أسباب انتشار الفقر تَحْصِصَ أقوىاء القوم « إقطاعاتهم » لتربية الماشية (أغنام وإبل) نظراً إلى تزايد طلب الصناعات الحرفيّة المحلية وخاصة الصناعات النسيجيّة الإيطالية على الصوف ، والتخصّص في تربية الماشية نشاط لا يُشغَل إلا قلةً من اليد العاملة.

رابعاً : التأثير الإيجابي للمُوريسكيّين المطرودين من الجزيرة الإيبيرية في الحياة الاقتصادية وإنعاشهم للزراعة وللصناعات الحرفية المدينيّة. ولم يكن أولئك المهاجرون يملكون مالاً أو جاهاً ، وإنما كانوا يملكون خبرةً تقنية عالية وقُدرةً على العمل المتقن ، ولا يمكن أن نتصوّر أنّ ابن خلدون

(39) المقدمة: صفحة 652.

— الأندلسي الأصل— لم يُلاحظ ذلك ولم يتساءل عن مكانة العمل في حياة الشعوب.

خامسا : بداية امتلاك "النصارى" لأساطيل، أعتى بكثير من أساطيل المغاربة، الأمر الذي جعل القرصنة المغاربية ضد "النصارى" أمراً ما انفك يصعب، وهو ما طرح على المغاربة التفكير في موارد بديلة

سادسا : اقتناع ابن خلدون مثلما رأينا أن "ازدهار" الأمم النصرانية وبلدان الشرق راجع إلى العمل وليس إلى كمية المعادن الثمينة التي تُكدّسها، وربما أحسّ ابن خلدون بتحول مسالك تجارة الذهب عن المغرب العربي، فلم ينزعج ولم يشعر بأن الأمر كارثي، لأن الحلّ لديه معروف وهو النسج على منوال الأمم النصرانية ودول الشرق، والتعويل على أهم شيء ألا وهو العمل ولا شيء غير العمل.

لقد جعلت كل هذه الأحداث ابن خلدون يُعمل تفكيره في مسألة العمل، علماً بأن المفكرين المسلمين والعرب قبله لم يطرحوا هذه المسألة بعمق لأن العمل كان موكولاً إلى العبيد، الأمر الذي يُضفي عليه صبغة النشاط المهين الذي لا يليق بالأحرار من الناس، وقد اقتصر تفكيرهم على التبرير الأخلاقي للعبودية وكيفية معاملة العبيد، أما وقد تحولت العبودية إلى

نمط إنتاج ثانويّ جدًّا وأصبح العمل مَفْرُوضًا حتى على البشر الأحرار قانُونياً، فلا بدّ من إعادة النظر في مفهوم العمل، وهذا ما فعله ابن خلدون.

ما هي الآن المؤشرات الدّالة على تشكّل نمط الإنتاج الجديد الذي حدّس ابن خلدون وُجُوده —وإن بضبايئة— وسميّته أنا بنمط الإنتاج المخامسي، وما هو مضمون هذه الطريقة الجديدة لإنتاج الحاجات المادية الأساسيّة للسّكان المغاربة؟



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفصل الثاني

طوفان الناصي

الفصل الثاني

«انتقال من حال إلى حال»

ثلاثة مؤشرات جعلتني أُحدِسُ وُجُودَ نَمَطِ إنتاج جديد
تَشَكَّلَ في المغرب العربي على أنقاض العبودية بتزامنٍ تقريبا
مع ظهور الدولة الموحدية:

- المؤشر الأول: هو تقلص موارد الدول المغاربية المتأتية
من القرصنة وخاصة من تجارة ذهب جنوب الصحراء،
وارتداد هذه الدول إلى الموارد المحلية وعلى رأسها
موارد الأرض.

لقد وقع في أواسط القرن الرابع عشر بعد الميلاد حدثٌ
بالغ الخطورة هو تحول وجهة الكثير من مسالك تجارة ذهب
جنوب الصحراء، عن المغرب العربي، وذلك بعد أن استطاعت
دولة المماليك في مصر الارتباط بعلاقات مباشرة مع مناجم
الذهب جنوب الصحراء، وأغلب الظن أن ابن خلدون تَفَطَّنَ إلى
الأمر مثلما أشرتُ إلى ذلك سابقا، لكنه لم يذكر ذلك صراحةً،
وهل يمكن أن نُطالبه بأن يتحدث عن كل كبيرة وصغيرة في
عصره! أليست آفة العلم هي أحيانا النسيان!

لقد أدى نقص موارد المغرب العربي من تجارة الذهب بحكام هذه البلدان إلى الاقتناع بضرورة تغيير الطرق المستعملة للسيطرة على كامل المجال الجغرافي الذي يدعون حيازته، وذلك لأن إخضاع البدو المشاغبيين أو الولاة المتنطعين وخوض الحروب الضرورية لأجل ذلك، يتطلب إمكانات مالية معتبرة، وهو ما لم يعد متاحاً. وإذا كانت الخطايا المالية حلاً صعب التنفيذ وغير مأمون النتائج، فإن الحكمة تقتضي اللجوء إلى السياسة المتمثلة في شراء ولاء رجال الدين وضم رؤساء الجند ورؤساء القبائل عن طريق منحهم "إقطاعات" (أراضٍ تابعة للدولة أو أراضٍ مواتٍ). وقد لاحظ الجغرافي الفرنسي المعاصر إيف لاکوست (YVES LACOSTE) أن نظام "الإقطاع" هذا لم يُستخدم على ما يبدو إلا قليلاً في عصر الازدهار التجاري في المغرب العربي⁽¹⁾، إذ كان الحكام في ما مضى يمنحون هذه الاقطاعات بصفة مؤقتة، وكانوا قادرين على استرجاعها من أيدي أصحابها متى أرادوا ذلك، لكن تغيّر الأحوال المتمثل في العجز النسبي لميزانياتهم جعلهم يَغْضُونَ أنظارهم عن تحوّل

(1) لاکوست (I): العلامة ابن خلدون (مغرب) بيروت، دار ابن خلدون، 1974.

الكثير من تلك الاقطاعات إلى ملكيات شبه تامة الشروط، وخاصة منها تلك التي كانت بأيدي رؤساء القبائل القويّة⁽²⁾. لقد تَرْتَبَ عن التقلص التدريجي لموارد دول المغرب العربي ظهور حركة تتمثل في العودة إلى الأرض، لا لممارسة الزراعات الشجرية لأن ذلك يتطلب استقراراً سكانياً وأمناً مُسْتَتَباً وهو ما لا يتوفر إلا في مناطق محدودة جغرافياً، ولكن للقيام بالزراعات الحبوبية فضلاً عن ممارسة تربية الماشية التي أقبل الناس عليها أيّما إقبال، بفعل استثناء البداوة ونظراً إلى الطلب الأوروبي - وخاصة الإيطالي - على الجلود وعلى الأصواف. على أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن الزراعات الحبوبية - وخلافاً لزراعة الأشجار - قادرة على التأقلم إلى حد كبير في محيط تَسُوْدُه البداوة والظعن والانعدام النسبي للأمن، فهي لا تحتاج إلى حُضُور بشري دائم، بل يكفي ن يتجنّب أصحابها المناطق النائية جداً حيث ينعدم الأمن عادة حتى تنمو وتنضج دون إزعاج جدّي، كما أن أصحاب الزروع كانوا يلجؤون إلى خدمات عشائر قبلية متخصصة في حراسة الزروع. أما الأراضي القريبة من المدن التي كانت تأوي حاميات

(2) برانشفيق (ن): تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15 (معرب). ج 2، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1988، ص 94.

عسكرية (القيروان، تلمسان، تونس، قسنطينة، بجاية...) فكانت آمنةً ولا تشكو من أي إزعاج.

ونرى من الضروري مراجعة الرأي الذي روج له فقهاء المدن ومؤرخوها وكذلك ابن خلدون، وهو الرأي الذي ضخم من ظاهرة تراجع قوى الإنتاج الفلاحي بفعل التوافد الهلالي على المغرب العربي، وإن حركة «استتابة الأعراب» من القرائن التي جعلنا نميل إلى تنسيب هذه المسألة.

لقد صور فقهاء المدن ومؤرخوها البدو بمظهر الوحوش الكاسرة التي لا هم لها سوى قطع الطرق والنهب، وكأنه لا وقت لهؤلاء البدو لطلب الرزق أو لإنتاج ثقافة أو للتمتع بالحياة.

إن من المؤشرات الدالة على بداية عودة الاعتبار إلى فلاح الأرض هو انتشار مصطلح "هنشير" في لغة التخاطب اليومي بإفريقية (تونس) بداية من القرن الثالث عشر على الأرجح⁽³⁾.

(3) وردت على سبيل المثال كلمة "هنشير" أكثر من مرة في نص الظهير السلطاني الذي بمقتضاه منح الأمير الحفصي المستنصر في 15 أفريل 1279 إقطاعاً لأبي الغيث الحكيمي يتمثل في عدد من "الهناشير" بـ «فوائدها وعوائدها وأحكارها وأعشارها». وتوجد هذه "الهناشير" بين القيروان وسبخة سيدي الهاني.

انظر حسن (محمد): المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1995 (مخطوط).

وكانت هذه الكلمة تطلق على الأراضي الزراعية الخصبة التي تضم أطلالاً ما قبل اسلامية كان الناس يسمونها "أحجار الجاهلية"، وإن انطواء معنى هذه الكلمة على النقيضين: الخصوبة وأحجار الجاهلية دليل على تراجع قوى الإنتاج، لكن وإن كان هذا التراجع حقيقة لا مجال لنكرانها، فإن المبالغة في هذا التراجع أمر لا يمكن قبوله.

لقد تعزز الاتجاه المتمثل في العودة إلى فلاح الأرض بالزراعات الحبوبية في إفريقية على سبيل المثال بفضل الاستتباب النسبي للأمن على امتداد فترات قد تطول أو تقصر، فقد شهدت إفريقية على سبيل المثال فترة طويلة من الهدوء دامت أكثر من قرن وخاصة في عهد السلطانين أبي العباس أحمد (حكم بين 1370 و1394) وابنه أبي فارس عزوز (حكم بين 1394 و1433) الذي "... كان عرب إفريقية قبله بالاختيار على ملوكها ويحاصرون المدائن ويشاركون السلطنة مجابيهما"⁽⁴⁾، فاستطاع إجبارهم على الانصياع لأوامره. وما يدل على تعمق حركة العودة إلى فلاح الأرض بالزراعات الحبوبية هو تحول الظاهرة التي سماها آنذاك فقهاء المدن بـ

(4) مقديش (محمود) نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، ج 1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1988، ص 601.

« استتابة الأعراب » إلى ظاهرة لأفئة للانتباه⁽⁵⁾، وقد تزعم هذه الحركة صُلحاء الأرياف والبوادي وبعض فقهاء المدن. وقد شيد أولئك المتصوفة زوايا وعمّروها بالمُرّيدين و"الفقراء" والزوار، وانهمكوا في خدمة الأراضي التي كانت إما إقطاعات أو أحباساً (أوقاف) أو أراضي موات. وكانت لهؤلاء المتصوفة من السّلطة المعنوية والهيبة ما يجعلهم قادرين على حماية الأعراب "التائبين" من عسف الدولة ومن تعديّات الأعراب الآخرين الذين لم "يتوبوا" بعد.

وحرّى بالإشارة هنا إلى أن حركة التصوف القادمة من المغرب الأقصى بدأت تزدهر على سبيل المثال في إفريقية بدايةً من النصف الثاني من القرن الثاني عشر وخاصة في القرن الثالث عشر. ويعود تعلق "العامة" وخاصة في الأرياف والبوادي بهذه الحركة إلى الخدمات الروحية والمادية التي توفرها الزاوية لِزوّارها (بساطة الطقوس، الأمن، الطبابة، موائد الطعام، الاحتفالات...) هذا فضلاً عن أسباب تتجاوز المغرب العربي لتشمل العالم العربي الإسلامي برمّته، وهي الغزو

(5) برانشفيق : تاريخ ... ص 365.

المغولي - التتري المدمر وغزوات الفرنجة المسماة بالحروب الصليبية ونجاح حركة "الاسترداد" بالحزيرة الايبيرية، وغزوات النورمان والأوروبيين الآخرين والقرصنة الأوروبية واقتحام التجار الإيطاليين المجال المغاربي والعربي الإسلامي بداية من القرن الثاني عشر⁽⁶⁾ وبداية تحول الفكر الإسلامي من الإبداع واعتماد العقل والتسامح إلى النقل والاتباع واللاعقلانية. لقد أدت حركة العلماء على سبيل المثال بإفريقية إلى تطوير قوى الإنتاج وخاصة في قطاع الحبوب، إذ كان «التائبون» يعملون بأنفسهم أو يُشغّلون عمالاً خماسة معهم، فهذا أبو عبد الله الشيببي (توفي عام 1380) يرفض منصب القضاء ويفضل تأسيس زاوية والاشتغال بفلح الأرض قرب القيروان، وقد عمّر الجهة بعد أن كانت خالية وأصبح غنيا بعد أن كان يتسوّل لإطعام طلبة زاويته⁽⁷⁾.

إن الحادثة التالية التي ذكرها المؤرخ الزركشي تدل دلالة قاطعة على حركة العودة إلى فلح الأرض، فقد تحدث

(6) ARKOUN (M): *La pensée arabe*, Paris ; P.U.F. 1991, p.50.

(7) حسن (محمد): الفقراء والزوايا بوسط إفريقية من أواسط القرن السادس هجري إلى نهاية القرن الثامن، في: المغتربون في تاريخ تونس الاجتماعي (عمل جماعي)، تونس، بيت الحكمة، 1999.

هذا المؤرخ عن فقيه يدعى ابن عبد الستار - وكان خطيباً بجامع الزيتونة بتونس في عهد السلطان المتوكل على الله (حكم بين 1318 و 1347) قائلاً إن «... سبب حرفته بالفلاحة أنه رأى في منامه زمن وجهته إلى الحج أن القيامة قد قامت وتؤدي بالناس هُلُمُوا إلى باب الجنة. قال فسرتُ مع جماعة، فدخلوا، ورُيدتُ، وقيل لي إنك لست من هؤلاء. فقلت ومن هم؟ قالوا: الفلاحون. قال، فأليت على نفسي إن رجعت لبلدي أن نُحترف بالفلاحة»⁽⁸⁾. ألا تدل هذه الحادثة على أن وجيهاً من أكبر وجهاء البلاد، أصبح ينظر إلى الفلاحة نظرة إيجابية بعد أن كان يعتبرها على غرار بقية أفراد النخبة آنذاك «معاش المستضعفين» والأذلاء؟ هل نكون مخطئين عندما نميل إلى الاعتقاد بأن سيره في هذا الاتجاه الجديد كان ربما أسوأ بالذين رأهم قد سبقوه إلى خدمة الأرض واغتنوا بعد فقرهم؟ ثم ما الذي جعل الزركشي يُصرّ على تدوين هذه الحادثة؟ أليس لأن الفلاحة بدأت تأخذ مكانةً مُعتبرة في الإيديولوجية المهيمنة؟

(8) الزركشي (محمد): تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، طبعة 2، تونس، المكتبة العتيقة، 1966، ص 67.

لقد أشار ابن خلدون إلى أن الفلاح الذي كان ينجح في عمله الزراعي، يجلب انتباه ذوي النفوذ إليه و «... ربما امتدت إليه أعين الأمراء والولاة»⁽⁹⁾ واغتصبوا منه أرضه أو أجبروه على بيعها لهم، وهذا دليل على أن النشاط الفلاحي لم يكن في عصر ابن خلدون مرادف البؤس والضعف.

إن عودة الاعتبار إلى الأرض وإلى الزراعة بوأت الملاكين العقاريين مكانة أكثر أهمية من ذي قبل في صلب الطبقات الحاكمة المغاربية، وإذا كان التجار المحاربون زمن ابن خلدون لا يزالون هم الماسكون بسلطة الدولة، فإن هيمنتهم لم تعد مطلقة، وكلما تقدمنا في الزمن ازدادت مكانة الأرض والفلاحة، وخاصة بدايةً من القرن السادس عشر، قرن نشوء الرأسمالية الأوروبية وقضائها نهائياً على دور الوساطة التجارية التي كان يقوم بها المغرب العربي.

إن نُضوب موارد تجارة الذهب وتقلص النشاط القرصني جعلاً العناصر المتنفذة في الدولة والطبقات الحاكمة المغاربية

(9) المقدمة ص ص 654 - 655.

تُصِرُّ أكثر من ذي قبل على إحكام سيطرتها على قطاع الصناعات الحرفية في المدن، ف«تضمن الصناع»⁽¹⁰⁾ أصبح مُطبَّقًا تطبيقًا صارمًا، ففي قطاع النسيج على سبيل التمثيل كان الصانع الخياط يضمن الثوب إذا أفسده. إن تضمن الصناع معناه الحرص على أن يكون الإنتاج الحرفي متوفرًا وجيدًا ومستجيبًا لما نسَمِّيه اليوم مواصفات التصدير. لأن التصدير إلى أوروبا وخاصة إلى إيطاليا يوفر للدولة مداخيل هي في أمس الحاجة إليها.

المؤشر الثاني الذي جعلني أحس وجود نمط إنتاج جديد في المغرب العربي منذ الموحدين تقريبًا هو استثناء الفقر على نطاق واسع في المغرب العربي منذ التوافد الهلالي. إننا لا نورد جديدًا عندما نُذَكِّرُ بأن الفقر كان ظاهرة ملازمة لتاريخ المغرب العربي منذ القديم، شأنه في ذلك شأن كل المجتمعات الطبقية، فالعصر الأغلبي الذي يعتبره المؤرخون عصرًا مجيدًا كان لا يخلو هو أيضًا من حالات فقر رهيب، ففي زمن الفقيه الشهير سحنون، رَوَى أبو يعرب

(10) حسن (محمد) المدينة والبادية ...

محمد بن تميم القيرواني في كتابه "طبقات علماء إفريقية وتونس" أن «... رجلاً من أهل البادية وأثر البؤس عليه ومعه أطفال، (وكان) يقضم الشعير كما تقضم الدواب»⁽¹¹⁾!!.

لقد كانت موارد التجارة دائماً حكراً على الدولة والمقربين منها، وبالتالي كان عدد المستفيدين منها من السكان محدوداً.

لقد أصبحت إفريقية على سبيل المثال وخاصة منذ الحضور الهلالي بلد " شمس وبردٍ وجراد وأعراب" وفق تعبير حضري شائع آنذاك. وقد تراجعت قوى الإنتاج نتيجة استفحال البداوة وتقلص الحياة الحضرية والهزال الديمغرافي والتدهور الأمني، ورُبَّما ميل الطقس إلى الجفاف⁽¹²⁾ وتكاثر الآفات الطبيعية، والضغط الجبائي المتواصل للدولة أو

(11) القيرواني (أبو يعرب ابن تميم): طبقات علماء إفريقية وتونس، طبعة 2، تونس، الجزائر، الدار التونسية للنشر والدار الوطنية للكتاب، 1985، ص 142.

(12) غراب (سعد): موقف الفقهاء المغاربة من المجموعات الريفية خاصة من خلال

نوازل البرزلي في :

Actes du 3 ème congrès de l'histoire et de la civilisation du Maghreb (Oran, 1983), 2 Tomes, Alger, office des publications universitaires (sans date)

للكيانات السياسية الكثيرة التي ظهرت بالبلاد خاصة في الفترة بين الحضور الهلالي والسيطرة الموحدية على إفريقية. والجديد في ما يتعلق بظاهرة الفقر هو أنها أصبحت ظاهرة بارزة جدًا في المجتمعات المغاربية، فالفقيه أبو القاسم البرزلي (توفي عام 1477) إذا ما أراد التدليل على استثناء الفقر المرعب بإفريقية في عصره كان يثير مسألة البدوي الذي لا يملك سوى الثوب البالي الذي يرتديه، هل يَفْرِشُ طَرَفَهُ للصلاة أم لا؟⁽¹³⁾. إن هذا التدهور الاجتماعي المريع جَعَلَ الفقير يفضل الاشتغال بالخماسة على العمل بالأجر لأن عمل الخماسة -وهو عمل يمتد على كامل السنة- يُؤمِّن له عيشته وعيشة عائلته (إن كانت له عائلة)، وحتى وإن قَدَّر له أن يعيش في خصاصة كبيرة، فإنه على الأقل لن يموت جوعاً. لأن صاحب الأرض مجبر على توفير الحد الأدنى من الضروريات له، ولا يهم الخماس إن أدى به عجزه عن إرجاع الديون المتخلدة بذمته للملاك العقاري إلى الاضطرار إلى مواصلة

(13) غراب (سمد): كتب الفتاوى وقيمتها الاجتماعية: مثال نوازل البرزلي، حوليات

العمل معه سنوات طويلة. وَلَمْ لَا نَتَّصِرُ أَنْ الْخُمَاسَ حِرْصًا عَلَى مَصْلَحَتِهِ — وَالظُّرُوفَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ — يَعْمَدُ إِلَى تَوْرِيْطِ نَفْسِهِ فِي الدِّيُونِ حَتَّى لَا يَجِدَ الْمَلَكَ الْعَقَارِي ذَرْيَةً لِلتَّخْلُصِ مِنْهُ؟

لقد كان الخماس في تونس زمن الفقيه البرزلي ينال عند ابرامه العقد قَفِيرًا من الشعير وحذاء⁽¹⁴⁾ علما بأن أهل إفريقية آنذاك كان « غالب عيشهم الشعير والزيت »⁽¹⁵⁾. إن هذه التسبقة التي كان يحصل عليها الخماس تُعتبر ذات بال في عصر تفاقم فيه الفقر، وكيف نعجب إذن من قبول الخماس القيام بكل ما يطلبه منه الملاك العقاري من أعمال حتى وإن كانت غير فلاحية.

إن ظهور هذا النمط الاجتماعي المتمثل في الخماس الذي لا يملك سوى قوة عمله كان نتاج صيرورة طويلة من التفقير الجماعي بدأت ربّما مع العهد الشيعي الفاطمي بالمغرب العربي المعروف بحروبه المدمرة وبتشدده الجبائي، ثم تعززت مع الحقبة الهلالية التي حولت المغرب العربي على امتداد

(14) البرزلي (أبو القاسم): الفتاوى، مخطوط بالمكتبة الوطنية التونسية رقم 4851.

(15) المقدمة ص 154.

قرن تقريبا إلى حلبة صراع بين رؤساء القبائل والمغامرين والطامعين من كل حذب وصوب، ثم تواصلت هذه الصيرورة مع الموحدين ثم مع السلاطات التي جاءت من بعدهم على نسق بطيء، حيناً وسريع حيناً آخر.

إن ظهور مجموعات ما انفكت أعدادها تتزايد من المزارعين المفصولين عن وسائل إنتاجهم (الأرض، أدوات العمل الحرفية) يتيح لملاكي وسائل الإنتاج استغلالهم كما يريدون، تماماً مثلما تصرف الرأسماليون الأوروبيون إزاء البروليتاريين الذين وقع تفقيروهم وأصبحوا لا يملكون سوى قوة عملهم في أواخر العهد الفيودالي وبدايات الرأسمالية (حركة التسييج في بريطانيا على سبيل المثال (MOUVEMENT DES ENCLOSURES)).

المؤشر الثالث الذي جعلني أميل إلى الاعتقاد بأن نمطاً إنتاجياً جديداً تشكل في المغرب العربي على أنقاض العبودية هو الحاجة الفقهية الكبرى التي دارت في إفريقية حول عقود المزارعة وخاصة حول الخماسة، وذلك في أواخر القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر. وقد ركز الفقهاء على عقد الخماسة دون بقية العقود لأنه كان يتعلق بقطاع اقتصادي

حساس جدًا هو قطاع الحبوب، والحبوب كانت الغذاء الأساسي للناس آنذاك.

لقد كان الناس يتعاملون في المغرب العربي بعقود شغل كثيرة فهناك —علاوة على عقد الخماسة— عقد المغارسة (زراعة الزيتون وبقية الأشجار)، وعقد المساقاة، وعقد الرعي، وعقد حراسة مخازن الحبوب، وعقد الصناعة في الورشات الحرفية في المدن...

لقد اخترنا نعت "المُخَامِسي" عن قصدٍ لتسمية نمط الإنتاج الجديد، لأن العمال الخماسة كانوا أكثر المنتجين المباشرين عددًا وأهمية، اعتبارًا إلى الطابع الحياتي الحساس جدًا للقطاع الذي يعملون فيه وهو قطاع الحبوب كما مرّ بنا. إن تسمية أي نمط إنتاج تنطلق دائما من اسم المنتجين المباشرين الرئيسيين، ولهذا السبب كان ماركس ومن بعده لينين يفضلان تسمية "نمط القنانة" (LE MODE DU SERVAGE) على تسمية نمط الإنتاج الفئودالي، لأن تسمية القنانة تعتمد على الاسم الذي كان يحمله المنتجون المباشرون الرئيسيون وهم الأبقان (LES SERFS)، أما تسمية "فئودالي"، فلم تكن تسمية سليمة لأنها تنطلق من كلمة « FIEF » أي الأرض التي كان يمنحها النبيل لنبيل أقل منه درجة مقابل خدمات عسكرية

وجبائية، وبالتالي فإن كلمة "فيودالي" تُحيل فقط إلى العلاقات "الفسالية" (VASSALIQUES) بين النبلاء وتُهمَل العلاقات بين الفيوداليين والمزارعين الأقنان.

إن السؤال الذي أطرحه الآن هو: لماذا عاد الخلاف بين فقهاء إفريقية إلى مثل تلك الحدّة في أواخر القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر؟ إن الإجابة تقتضي التعريف بعقد الخماسة وكيف تطور في المغرب العربي حتّى تاريخ هذه المحاجة، أي حتى عصر ابن خلدون.

إن الخماسة عقد كتابي أو شفوي يربط بين مُتعاقدين اثنين: صاحبُ أرض وعامل، ولا يمارس صاحب الأرض العمل بنفسه، وقد يكون تَغْيُيبًا من سكان الحواضر أو قاطنًا في الريف، لكنه يستنكف من ممارسة العمل الزراعي بنفسه من باب احتقار العمل اليدوي أو لاعتقاده أن تشغيل خماس يزيد في وجاهته الاجتماعية. أما العامل فهو مزارع معدم لا يملك في الأعم الأغلب سوى قوة عمله، ينتمي إلى المناطق المجاورة لصاحب الأرض أو إلى مناطق بعيدة في الأعم الأغلب. ويسمى هذا العامل "خماسا" في المناطق الناطقة باللغة العربية أو

"أخماس" في المناطق الناطقة باللهجات البربرية أو "مُخامسا" باللغة العربية الفصحى.

ويمتد العقد بين صاحب الأرض والخماس نظرياً على سنة شمسية حسب الروزنامة اليوليوسية (CALENDRIER JULIEN)، وتبدأ هذه السنة في الخريف وتنتهي في الصيف الموالي. وينال الخماس من صاحب الأرض عند إبرام العقد تسبقةً عينية أو مالية أو الاثنين معاً نظراً إلى حالة الاملاق التام التي عادة ما يكون عليها.

وتعتبر هذه التسبقة ضرورية جداً للخماس، ويتعهد هذا الأخير بفلح "ماشية" من الأرض أو "جابدة" أو "زوج" كما يقال في بعض الأحيان (10 هكتارات تقريباً). وزراعة الحبوب هي أهم عمل يقوم به الخماس، وتشمل الحرث، والبذر، وتنقية الزروع في الربيع من الحشائش الطفيلية، والحصاد، والدراس، وتكويم التبن، والاعتناء بحيوان أو بأكثر من حيوانات صاحب الأرض. والخماس مطالبٌ كذلك، في بعض المناطق بزراعة بعض الخضروات والبقول. وينال الخماس - نظرياً - عند انتهاء الأعمال الفلاحية - خمس المحصول الحبوبى، لكنه لا ينال التبن، كما ينال جزءاً من الخضروات والبقول يصل أحياناً إلى نصف المحصول من هذه المنتوجات

إذا ما وقع تعاطي هذا النوع من الزراعة، ويخصم صاحب الأرض من نصيب الخماس التسبقة أو التسبقات التي كان منحها له أثناء السنة الفلاحية. ونادراً ما يمنح صاحب الأرض الخماس "مَعُونَة" أي قطعة أرض صغيرة جداً يخدمها الخماس لفائدته الخاصة.

وإذا كان صاحب الأرض من أغنياء القوم أو متوسطيهم ويشغل بالتالي ثلاثة خماسة فأكثر، فإن الخماس يعمل تحت إمرة وكيل يعينه صاحب الأرض يسمّى في تونس بـ "الوقاف". ويكلف الخماس عادة بأعمال غير فلاحية، وكان الخماس في القرن الخامس عشر في إفريقية حسب الفقيه البرزلي «... يحرث وينقي ويرفع الأغبار ويحصد ويدرس وينقل السنبل إلى الأندر... (كما) جرت العادة اليوم في البادية يُشترط عليه القيام بالبقر والاحتشاش لها وعمل الحطب واستقاء الماء إن احتاج إليه (صاحب الأرض)»⁽¹⁶⁾.

ويعجز الخماس في أغلب الأحيان عن إرجاع الديون المقرضة من صاحب الأرض، وهو ما يجعله يركن إما إلى

(16) البرزلي (أبو القاسم) : الفتاوى، -

الفرار أو إلى تجديد عقده مع صاحب الأرض لسنة ثانية، وقد يتواصل عجزه عن التملص من ديونه، فيضطر إلى البقاء في خدمة نفس الملاك العقاري آمادًا طويلة تتواصل أحيانًا حتى آخر أيام حياته.

إنه من الصعب في ضوء ما هو متاحٌ لنا اليوم من معلومات التعرف إلى أصول الخماسة، لكن الثابت أنها كانت موجودة في الولايات الإفريقية البيزنطية عندما استولى العرب المسلمون على المنطقة في القرن السابع بعد الميلاد، وتواصل وجودها لكن على نطاق محدود، ثم تحولت إلى ظاهرة منتشرة بكثرة بعد توافد الهلاليين على المغرب العربي. وتفيد بعض المؤشرات أن العرب والبربر نقلوها إلى الأندلس، إذ تدل بعض المعطيات على أنها كانت تُمارس هناك في القرن الحادي عشر⁽¹⁷⁾ لكنها كانت محدودة الانتشار، وليس ثمة ما يثبت أنها وُجدت في مناطق أخرى من العالم العربي الإسلامي، فالخماسة إذن ظاهرة مغاربية خالصة، ومصدق ذلك، المثل

(17) ابن العطار (محمد الأموي) كتاب الوثائق والسجلات (تحقيق شالميتا وكورنيطي)، مدريد، المعهد الإسباني العربي للثقافة، 1983.

الشائع في تونس عن خاصيات البربر » أكل الكسكوس وحلق
الرؤوس ولبس البرنوس وتخديم الخموس».

لقد رأينا سابقا أن الفقيه الهسكوري في القرن الثالث
عشر ناهض الخماسة، لكن في أواخر القرن الرابع عشر وبداية
القرن الخامس عشر، احتدّ الجدل بين رجال الدين وخاصة
في إفريقية حول عقود المزارعة وخاصة حول الخماسة، وذلك
دليل على الانتشار الكبير لعقد الشغل هذا.

لقد اختلف الفقهاء حول الخماسة: هل هي إجارة أم
شركة؟ وقد اكتشفوا عدم تمحيصها للشركة ولا للإجارة، وعدم
توفر شروط الصحة لواحدة منها، والمعروف هنا أن التشريع
الإسلامي قائم - لا على قياس كل شيء على ما ورد في القرآن
والسنة، وإنما كذلك على معايير التجارة وعلى يُوطوبيا
المجتمع "الوسط" و "المساواتي".

وقد جنح بعض الفقهاء إلى اعتبار الخماسة إجارة،
لكنهم قالوا إنها إجارة فاسدة، وهؤلاء كانوا يمثلون أقلية،
وحجّجهم أن الخماس مُستأجر بجزء من محصول زراعي قد
يأتي وقد لا يأتي، وحتى ولو افترضنا أنه سيأتي، فمن قال
أنه سيكون صالحاً للاستهلاك؟ إذن فالملك العقاري قد

استأجر الخماس بثمار غير موجودة عند تاريخ إبرام العقد في الخريف، كما أن "أجر" الخماس غير معلوم لأنه من المستحيل المعرفة المُسَبَّقة لما سيكون عليه نصيب الخماس وزناً وقدرًا وعددًا، كما أن صاحب الأرض أَجَّرَ الخماس لأجل غير معلوم بدقة، إذ لا أحد يعلم مُسَبِّقًا متى سَيَحِلُّ بالضبط موسم الحصاد واستلام الخماس نصيبه من المحصول.

وثمة نقطة أخرى أدخلت البلبلة على هؤلاء الفقهاء هي ما يفرضه العرف الجاري من بعض الواجبات على الخماس، وهي دفع الخمس من الزكاة على الزرع، والخمس من ضريبة العشر الحكومية، والخمس من أجر العمال الذين قد ينتدبهم صاحب الأرض لاجتثاث الحشائش الضارة زمن الربيع أو للمساعدة على الحصاد صيفًا. فإذا كان هذا الخماس أجيرًا، فالمنطق يفرض أن يتولى صاحب الأرض بنفسه القيام بكل تلك الواجبات. ويفرض العرف كذلك على الخماس مثلما تقدم أعمالًا لا علاقة لها بالزراعة، وهو ما يحصل عادة مثل الاحتطاب أو الرعي بحيوانات أخرى علاوة على حيوان العمل، ونقل الماء للشراب أو لسقي الحيوانات، لكن صاحب الأرض لا يعطي الخماس مقابل هذه الأعمال أجرا "واضحًا"،

وإنما يعطيه بعض الملابس القديمة وفواضل مائدته، وأحياناً لا يعطيه شيئاً من كل هذا.

أما أغلب الفقهاء، فاعتبروا الخماسة شركةً، لكنها فاسدة، وكانت حُجَجُهُم في ذلك أن الخماس وصاحب الأرض لا يعتدلان فيما يُخرجانه، فالأرض والزريعة وأدوات العمل والحيوانات تكون على حساب الملاك العقاري، بينما لا يساهم الخماس إلا بجهده البدني فقط، وإذا كان الخماس ينال خمس المحصول فقط، فالمنطق هو أن يتولى هذا "الشريك" بالخمس حصد حُمس الزرع ودرسه لا كُلّ الزرع، وهو ما يحصل دائماً، ثم لماذا لا ينال هذا "الشريك" بالخمس أيّ شيء من التبن بينما يفرض المنطق أن ينال منه الخمس، ثم لماذا لا يدفع هذا "الشريك" الخمس من بعض النفقات الضرورية أو الطارئة مثل نفقات شحذ سكة المحراث أو إصلاحها أو حُمس الخسارة الناجمة عن هلاك حيوان من الحيوانات المستخدمة في زراعة الحبوب؟ ثم كيف يمكن لهذا "الشريك" طبقاً لما جرت عليه العادة أن يغادر صاحب الأرض في الفترات الواقعة بين لحظات الذروة الفلاحية ويترك بالتالي دون حراسة وعناية،

الزروع وأدوات الإنتاج وحيوان (أو حيوانات) العمل التي هو شريك فيها - نظريا على الأقل - مع صاحب الأرض؟

هذه هي الحجج التي اعتمدها هؤلاء الفقهاء بشقيهما للقول إن الخماسة ليست متطابقة مع الشرع الإسلامي، لكنهم وإن اختلفوا في طبيعة الخماسة إن كانت إجارة أم شركة، فإنهم اتفقوا على أنها مؤسسة غير محصنة ضد الربا - لا فقط لوجود عدم تساوي في ما يخرجها صاحب الأرض والخماس - وإنما لأن العرف يفرض على صاحب الأرض أن يمنح الخماس عند بدء السنة الفلاحية تسبقة (أو تسبقات) مالية أو عينية أو الاثنين معا، وهذه التسبقة في نظرهم سلفة تجر في أغلب الحالات منافع لصاحب الأرض، ولا يجوز سلف يجر منفعة، لأن هناك "فضل مال بلا عوض" وهذا ربا، والمنافع التي تجرها التسبقة هي إعطاء الملاك العقاري الخماس في الكثير من الأحيان الحبوب القديمة والمتسوسة أحيانا، ومطالبته بتسديد مقابلها مما يناله من حبوب الصيف القادم، أي من الحبوب الجديدة والجيدة. كما يلجأ صاحب الأرض أحيانا إلى استرجاع قرضه نقدا لا حبوبا، فيضطر الخماس إلى بيع جزء من نصيبه من الحبوب في الصيف - أي في فترة انخفاض أثمان الحبوب - ويسدد ما اقترضه نقدا وبحساب أسعار الشتاء

أو الربيع المرتفعة. زد على ذلك أن صاحب الأرض أو وكيله غالباً ما يبالغان في تقدير ثمن بعض التسبقات العينية التي يمنحانها للخماس أثناء السنة، مثل الملابس أو الأحذية أو الأغذية الصوفية، وإذا ما اشتكى الخماس، فإن صاحب السلطة غالباً ما يعتبر صاحب الأرض والوكيل مصدقين في ما يقولانه.

لقد ذكر الفقيه البرزلي أنه لَمَّا تَوَلَّى خطة الافتاء في القيروان، تجرأ على منع الخماسة، لأنها في نظره إجارة فاسدة جرياً على موقف شيخه الإمام الشهير ابن عرفة. فـ«... ضَجَّ عند ذلك الضَعَفَاء، وربّما سمعت أنهم دعوا على من مَنَعَ ذلك»⁽¹⁸⁾ على حدّ قوله، فتراجع البرزلي لِتَوَهُ أُمَام تَمَسَّكَ العمال الخماسة والفقراء بصفة عامة بهذا العقد.

لقد ظل هذا الخلاف الفقهي حول الخماسة متواصلاً في المغرب العربي عبر القرون، الأمر الذي دعا فقيها من المغرب الأقصى هو أبو علي الحسن بن رَحَّال المعداني (توفي عام 1728) إلى تخصيص كتاب كامل حول هذه المسألة في بداية

(18) البرزلي (أبو القاسم): الفتاوى،

القرن الثامن عشر وضع له العنوان التالي: رفع الالتباس في شركة الخماس، والرأي عنده - وهو رأي أغلبية الفقهاء - هو أن يعقد عقد الخماسة بلفظ الشركة لكي يكون جائزاً.

ولم يكن وراء الحاجة بين الفقهاء في أواخر القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر مجرد الانتشار الكبير لعقد الخماسة، وإنما كذلك لِسَبَبٍ آخر له أهميته، فهذه الحاجة لم تكن مجرد خلاف ديني، وإنما كانت كذلك خلافاً اجتماعياً - سياسياً بين قوى اجتماعية متعارضة المصالح، محورة اليد العاملة.

لقد كانت مدرسة تونس الفقهية وعلى رأسها الإمام الشهير ابن عرفة تعتبر الخماسة إجارة فاسدة، وتوجد جملة من الأسباب وراء تمسكها في مرحلة أولى بهذا الموقف، والأسباب هي:

- دفاع هؤلاء الفقهاء عما كانوا يعتبرونه الدين الصحيح
- تشربهم بالأيديولوجيا المناهضة للفلاحة
- معاداتهم للأعراب "المحاربين" وذوي الإسلام "السطحي"

- نفورهم من ظاهرة الأولياء والطرق الدينية التي بدأت تتفشى منذ القرن الثاني عشر في المغرب العربي .

- عدم اعتمادهم في معاشهم على الفلاحة، فابن عرفة وفقهاء تونس العاصمة كانوا يعيشون من الرواتب التي تدفعها لهم الدولة.

أما العامل الرئيسي الذي يفسّر تشبث فقهاء تونس العاصمة بمعارضتهم للخماسة، فهو محاولتهم الحدّ من البأس الاقتصادي للصحاء ووجهاء الأعراب الذين بدؤوا يحولون إقطاعاتهم إلى ما يُشبه الملكيات، كما بدؤوا يَغْتَنُّونَ بفضل الزراعات الحبوبية المعتمدة على العمال الخماسة وعلى الرعي والرعاة. إن محاولة إلغاء الخماسة وبقية عقود المزارعة مثل عقد الرعي من شأنه أن يحرم أصحاب "الهناشير" من قوة عمل قابلة للاستغلال بلا حدود، وأي مشكل أعوص في ذلك الزمان بالنسبة إلى الملاكين العقاريين وأصحاب قطعان الماشية من مشكل اليد العاملة، وقد بيّنا سابقا أن العمال لا يريدون العمل بالأجر، وإنما بحِصّة من الإنتاج. لقد كان ابن عرفة يُطالب بإلغاء الخماسة وتعويضها بالعمل بالأجر، لكن العثور على العمال الذين يقبلون العمل بالأجر كان صعباً جداً. وقد اضطر ابن عرفة لاحقاً إلى الاعتراف عن مضض بالخماسة.

لقد ذاع صيت ابن عرفة بين أقرانه بصفته مجدداً، لكن اجتهاده انحصر في الاعتراف بالعرف مثل اعترافه بالخماسة وبيع الأعياد "الوثنية" التي كانت رائجة في الأرياف والبوادي، كما اضطر إلى الاعتراف بظاهرة الأولياء والطرق الدينية.

أما موقف مدرسة القيروان الفقهية التي تعتبر الخماسة شركة فاسدة ومع ذلك تُبيحها بدون أي تردد من باب "الضرورات تبيح المحظورات" وتشتط فقط على صاحب الأرض والخماس اعتبار عقدهما شركة، فإن وراء موقف فقهاء هذه المدرسة الأسباب التالية:

● اعتماد هؤلاء الفقهاء في معاشهم على الفلاحة، ولقد تعجب السلطان أبو العباس الحفصي من الفقيه الشيبيني لأنه فضل الاشتغال بالفلاحة على قبول منصب القضاء «... يا سيدي، طلبت منك ان تكون قاضياً فأبيت، وقبلتُ عذرك وعملتُ لك ربيعةً، فلم تقبل، فأنا أعمل لك نصف دينار كل يوم لأن عندك عيالاً كثيرة، وسمعتُ أنك تخرج وتحرق للعرب»⁽¹⁹⁾، وأغلب

(19) ابن ناجي: معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تونس، 1320 هـ.

الظن أن إقبال الشيببي على الفلاحة مَرَدُّه أَنَّها كانت نشاطا مجزيًا، وليس فقط بسبب مخاطر مهنة القضاء على الاستقامة الأخلاقية لصاحبها.

● المزايا الكثيرة التي توفرها مؤسسة الخماسة لأصحاب الأراضي، فخلافا للإجارة، كانت الخماسة تُريح صاحب الأرض من الإشراف المباشر على العمل الفلاحي، ثم إن البحث عن أجير بالنسبة إلى كل عمل من أعمال زراعة الحبوب (الحرث، البذر، اقتلاع الحشائش الطفيلية زمن الربيع...) - وهو الحل الذي يُطالب به ابن عرفة - يكلف أصحاب الأراضي مصاعب كبيرة لا سيّما والعمال المتوفرون لا يحبذون العمل بالأجر.

إن الثابت والأكيد أن ابن خلدون عاش هذه الحاجة الفقهية، فقد قضى 26 سنة في الجزائر والمغرب الأقصى ثم عاد ثانية إلى تونس وعمره 46 سنة بعد أن غادرها يافعًا، واستقرّ بموطنه الأصلي وكان في أوج نضجه الفكري والسياسي، وقضى بتونس أربع سنوات بين 1378 و1382 في عهد السلطان أبي العباس الحفصي حيث مارس تدريس الفقه المالكي بجامع

الزيتونة بما في ذلك فقه المزارعة، ولا يمكن أن نتصور أن ابن خلدون لم يسمع بتلك الحاجة بين فقهاء تونس وفقهاء القيروان. لا ننسى كذلك أن لابن خلدون أراضي في المغرب العربي والأندلس، والأكد أنه مارس زراعة الحبوب بالاعتماد على العمال الخماسة.

إن الحاجة الفقهية حول عقود المزارعة لا يمكن إلا أن تجعل ابن خلدون يعمل تفكيره الثاقب في مسألة العمل والعمال.

إن كل عقود المزارعة والصناعات الحرفية تشتغل وفق نفس الطريقة التي كان يشتغل بها عقد الخماسة، وهذه مسألة جد هامة لأنها جعلتنا نقنع بوجود نمط إنتاج كان بمثابة "خيط آريان" الذي يربط بين كل عقود الشغل. فكل العمال كانوا مثل الخماس، لا يملكون سوى قوة عملهم في الأعم الأغلب، وكانوا إذن بمثابة الاجراء المضطرين إلى بيع قوة عملهم - وهنا يكمن الشبه بالنظام الرأسمالي - وهم ينالون عند بدء العمل دينا في شكل تسبقة (أو تسبقات)، وأغلبهم يعجزون عن تسديد ديونهم، فيجدون أنفسهم أمام حلين لا ثالث لهما إما الفرار أو مواصلة العمل مع نفس المشغل أحيانا

لآماد طويلة تمتد على العمر كله أحيانا: هذا هو المنطق الذي كان يحكم أداء كل عقود الشغل.

إن الملاكين العقاريين المغاربة ومُربّي الماشية — وكانوا أهم فصيل مُشغّل للعمال مقارنة بفصائل المشغلين الآخرين — كانوا عناصر تغيبية (ABSENTEISTES) وغير منظمة للعملية الإنتاجية. وتقتطع هذه العناصر الاجتماعية الرِّيع العقاري (LA RENTE FONCIERE) في شكل عمل من قوة عمل المنتجين المباشرين (خماسة، رعاة، مساقون، حراس مخازن الحبوب والمؤمن...) وينقسم هذا الرِّيع العقاري في شكل عمل إلى جزئين: جزء رئيسي هو نوع من "فائض القيمة في شكله البدائي" (PLUS VALUE PRIMITIVE) كما يقول ماركس⁽²⁰⁾ وجزء ثانوي هو السخرة (CORVÉE). ولم يكن امتلاك الأرض أو حيازتها هو المشكلة في المغرب العربي وإنما المشكلة تكمن في امتلاك الامكانيات المالية لخدمة الأرض والانتفاع بها. وكان المنتجون المباشرون (مثل الخماس) أحراراً قانونياً (مثل عمال النظام الرأسمالي)، ومن الضروري أن تكون

MARX (K.) : Le CAPITAL, livre III, Paris E-Sociales, 1976, ⁽²⁰⁾

حصة الإنتاج الممنوحة لأولئك المنتجين غير كافية لتمكينهم من إعادة إنتاج قوة عملهم، وذلك حتى يضطروا إلى التداين الربوي لدى مشغليهم، وإلى مواصلة العمل عندهم أطول مدة ممكنة، والنتيجة هي أن أصحاب وسائل الإنتاج يستحوذون - لا فقط على فائض الإنتاج (le surproduit) الذي يُنتجه المنتجون المباشرون - وإنما كذلك على جزء كبير من الإنتاج الضروري (le produit nécessaire) لإعادة إنتاج قوة عمل أولئك المنتجين المباشرين.

إذن، يَنجُرُّ عن امتلاك المنتجين المباشرين لحريتهم القانونية ركونُ أصحاب وسائل الإنتاج إلى صنفين من الوسائل لاستغلالهم وانتزاع أقصى ما يمكن من الربح العقاري من قوة عملهم:

- وسيلة شبه اقتصادية وهي الربا المقنع الذي يؤدي عملياً إلى الحدّ - إن قليلاً أو كثيراً - من الحرية الشخصية لأولئك المنتجين المباشرين. ويتسم هذا النوع من الاستغلال لقوة العمل بشفافية محدودة (transparence limitée)، لذلك يعيش المنتجون المباشرون هذا النوع من الاستغلال المسلط عليهم بصفته

استلاباً سلعياً ما قبل رأسمالي (aliénation marchande pré-capitaliste).

— وسائل لا إقتصادية (moyens extra. économiques) : في الفترات التي يتراجع فيها أداء الوسيلة شبه الاقتصادية (مثل فترات الاختلال للأمن، وخاصة فترات النقص الكبير في اليد العاملة (فترات الأوبئة)، وهذه الوسائل اللا اقتصادية هي: السياسة (أو سلطة الدولة) ثم الدين والثقافة. ويتمثل دور السياسة في ترعيب المنتجين المباشرين من قهر الدولة. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن أهم ملاكي وسائل الإنتاج والمتصرفين فيها كانوا دائماً من أصحاب النفوذ السياسي أو من المدعومين من ذوي النفوذ السياسي، أما الثقافة وخاصة الدين، فتتمثل وظيفتهما في تزويد المنتجين المباشرين بوعي خاطئ عن دورهم في الاقتصاد والمجتمع (مهنهم معتبرة خسيصة، والفلاحة نفسها معتبرة معاش الضعفاء والأذلاء) وإقناعهم بضرورة قبول وضعيتهم المزرية، أي جعل هؤلاء المنتجين يعيشون استلاباً ميتافيزيقياً واستلاباً ثقافياً. ويمكن الإطلاع في هوامش هذا الفصل من هذه

الدراسة على جملة من الأمثال والأحاجي المحقّرة للخماس ولبقية العمال، وهي أمثال وأحاج ومأثورات لا تزال رائجة في تونس، جمعناها أثناء تنقلاتنا في مختلف ربوع البلاد، كما يمكن الإطلاع على حادثة الخماس الجزائري للقرن السادس عشر الذي كان يعتبر نفسه دائما ظالما حتى ولو كان مظلوماً⁽²¹⁾.

(21) عن الخمّاس :

- كي دلال بنت الخمّاس • • القلية في الطاس والودعة في الراس
- اخرج من بلادك واثقا • • اخدم خماس ولا سقا
- السّروح رياسة • الرتبة نزاسة • الطحين ولا الخماسة
- الخماس خماس حتى عند أخوالو
- مرط خماسنا جابيتنا خميميس
- الخمّاس عبد مملوك
- افهم كلامي كانك كمباس • • ارحل من فريقة لا تُقعد خمّاس
- ضحكة الفلاح للخماس تخدمو عام بلاش
- سعدي سعدي بولدي • • يكبر ويخمسلي على بلدي
- ويخلي الزريعة عندي • • ونخلّيو كان الفردى
- على ذيبنا القرناص • • حرقوه سقع الليالي
- يحرث ويقسم للناس • • وسهمو ديما من تالي
- يا خماس يا لمّاس • • يا عوينات طوير الليل
- يلّي مقدم في العركة • • يلّي موخر في الكيل
- لا ساس في مرقّة الراس • • ولا ساس في من كلاها

ولا ساس في بنت الخماس . . ولا ساس في من خذاها

- الخُمَاسَة شَمَاسَة

- آش ينوب الخماس من التبن

عن الراعي :

- سارج البقر ما يرد خبر

- السَّارَح سارج ولو على القارج

- سارج البقر شعبان بالراحة ميت بالشر

- إذا كان الفلاح وسَّام وعدَّاد في غلمو . . السَّارَح مزوَّر ومعاة جَلْمُو

- جرالو كيف سارج خالتو هو يقول خالتي باش تغنيني

وهي تقول ولد أختي مَاش يسرحلي بلاش

- مخيض مباركة وسروح امحمد

عن الحرَّاث :

- حرَّاث يخدم وعرضو كرَّاث . . ونهارُ مشوم إذا كسَّر المحراث

العمال في الورشات الحرفية :

- الصغير يقاسي والكبير يُسَاسِي

- أصحابك ياسي علَّالة الطراح والحمَّالة

- الصانع عمرو ما يعاند عرفو لو كان يفوز بنغمة القرجومة

حادثة الجرائز :

- ولي صالح يدعى محمد الصباغ القلمي جاءه أحد أتباعه ، وكان غيباً وألح عليه في

السؤال طالبا منه أن يدلّه على أقوم المسالك لكي يصبح وليّاً صالحاً ، فتخلص منه

بلباقة قائلا له : عليك أن تذهب إلى مكان كذا حيث يوجد الخماس الفلاني

اللابس بالأبيض ، فاصفحه ، وماكان من التابع إلا أن نفذ ما أشير به عليه ، فقدم

الخماس شكوى للقاضي ، لكن المفاجأة التي حصلت والتي لم تكن تخطر ببال

يمكن القول إذن إن نمط الإنتاج المخامسي يتميز بالطابع التغبيبي لملاكي وسائل الإنتاج وبحصولهم بوسائل لا اقتصادية أهمها الربا على الربح العقاري في شكل عمل من المنتجين المباشرين، على أن هذا الربح العقاري لا يقتصر على فائض العمل، وإنما يلتهم جزءاً من العمل الضروري لإعادة إنتاج قوة العمل، الأمر الذي يؤدي بالمنتجين المباشرين عملياً إلى التخلي عن جزء هام من حريتهم الشخصية والبقاء في خدمة ملاكي وسائل الإنتاج آماداً طويلة وذلك بالرغم من تمتعهم بحريتهم القانونية. ويعيش المنتجون المباشرون استلاباً ثقافياً ودينياً يصبح أكثر حدة في المرحلة الهابطة لهذا النمط الإنتاجي.

أحد هو أن الخماس أعلن أمام القاضي أنه هو الظالم لأن الصفعة التي سدّدها له التابع بيده كانت قوية والأكيد أنها جرّت له ألماً مبرحاً.

- BERQUE (J.) : Ce texte algérien du 16^{ème} siècle, dans : Les Arabes par leurs archives (16ème – 20 ème siècle) (Colloque de Paris, Avril, 1974), Paris, C.N.R.S., 1976.

يحمل المخطوط الذي أخذ منه جاك برك هذه المعطيات عنوان: بستان الأزهار في مناقب زمزم الأخبار وهدف الأنوار (مخطوط من القرن 16).

ويمثل نمط الإنتاج هذا نمطا مغلقا، ومرد ذلك ليس فقط مردود أدوات الإنتاج المغرق في الانخفاض، وإنما كذلك عدم تمتع المنتجين المباشرين بأي حافز تشجيعي حقيقي، كما أنه ليس للعلاقات السلعية المتمحورة حول الفائض الذي يقع إنتاجه داخل بلدان المغرب العربي أو الذي يتأتى من تجارة العبور أو من القرصنة أي تأثير على طريقة أداء نمط الإنتاج المخامسي، إذ لا يقع استخدام ذلك الفائض في توسيع القاعدة الإنتاجية أو تجديدها، وإنما كان يُبذَرُ بأشكال عدّة (الترف، شراء الولاءات...).

وعلاوة على نمط الإنتاج المخامسي المهيمن هذا، تُوجد أنماط إنتاج أخرى في المغرب العربي خاضعة لنمط الإنتاج المخامسي، وهي:

- نمط الإنتاج القائم على الرعي والملكية شبه الجماعية
- نمط الإنتاج القائم على الصناعات الحرفية العاملة أساسا للسوق
- نمط الإنتاج القائم على الوحدات الفلاحية العائلية المكتفية ذاتيا أو المتعاملة بصفة محدودة مع السوق
- نمط الإنتاج القائم على التأجير من قبل الرأسمالي

- وأخيرا بقايا نمط الإنتاج العبودي.

ومن بين كل هذه الأنماط الإنتاجية، لابد من إيلاء أهمية خاصة لنمط الإنتاج القائم على الرعي والملكية شبه الجماعية، فميدان هذا النمط الإنتاجي هو ميدان القبائل البربرية والهلالية، وسكان هذه القبائل هم أصحاب الحزام الثالث والرابع حسب ابن خلدون، فهم من كانوا يعيشون من « السائمة مثل الغنم والبقر وهم ضُعْنُ في الأغلب لارتياح المسارح والمياه لحيواناتهم»⁽²²⁾ وهم كذلك « من كان معاشهم من الإبل»⁽²³⁾. إن هذا النمط الإنتاجي لم يكن نمط إنتاج ثانوي، وإنما كان نمط إنتاج هام لكنه غير حاسم في التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية المغاربية.

وكانت هيمنة نمط الإنتاج المخامسي عليه هيمنة محدودة وبحاجة إلى إعادة بناء دائمة، وهذا ما جعل ابن خلدون يتحدث عن "العمران البدوي" وكأن قوته تعادل قوة "العمران الحضري".

(22) المقدمة ص 212 .

(23) المصدر نفسه ص 213

إن "العمران البدوي" خاضع للهيمنة النسبية لنمط الإنتاج المخامسي ولتأثيره، فالعناصر الاجتماعية الماسكة بسلطة الدولة (وهي الشريحة العليا للبنيان الاجتماعي لنمط الإنتاج المخامسي) هي المستفيدة بجزء كبير من فائض إنتاج مناطق "العمران البدوي" (عن طريق الجباية مثلاً). وفي المناطق القبلية، تبنى الناس عقود الشغل الموجودة في مناطق نمط الإنتاج المخامسي لكن مع تحويلها حتى تتلاءم مع خصوصيات الحياة القبلية، وهذه الخصوصيات هي ضرورة التضامن للتصدي لظاهرتي الجفاف وانعدام الأمن، ففي ما يتعلق بعقد حراسة مخازن الحبوب على سبيل المثال، نجد في المناطق القبلية مطامير حبوب كل القبيلة في مكان واحد حتى تسهل حراستها، ونجد كذلك قلاعاً محصنة تُخزن بها القبيلة مؤنّها تُسمّى في تونس بـ "القصور"، أما في مناطق نمط الإنتاج المخامسي، فإن المطامير كانت عائلية ومتفرقة ويحرسها مجرد حارس واحد يسمّى في تونس بـ "الرتّاب".

لقد كان المعطى القبلي - الرعوي بمثابة الشجرة التي تغطي الغابة، فتحركات القبائل كانت بمثابة الأحداث الصاخبة التي طغت على الواجهة، لكن ما هو مُستتر (نمط

الإنتاج المخامسي) كان هو الأكثر فاعلية في مجرى الأحداث بالمغرب العربي. وقد نبّه المؤرخ والجغرافي الفرنسي جان بُونساي (JEAN PONCET) - في تعليق له على دراسة إيف لاکوست عن ابن خلدون - قائلاً «... ولئن عَرَفَ المغرب (العربي) (في العهد) الوسيط مناطق هامة تتميز بمعاشها وإنتاجها شبه الجماعي، فإن تلك الجماعات (القبلية) لم تكن الإطار الوحيد للإنتاج الذي كان يكتسي أيضا - وخاصة في المناطق الفلاحية الأكثر غنى - أشكالا أكثر تمايزًا وأكثر تطورًا، إذ تُوجد الملكية الحضريّة والملكيّات الخاصّة لصغار المزارعين والصناعات الحرفيّة الهامة»⁽²⁴⁾. إن ما سميناه نحن بنمط الإنتاج المخامسي هو بالضبط ما يقصده جان بُونساي بكلامه هذا، ونمط الإنتاج المخامسي - وبدون السقوط في النظرة التي ترى أن العلاقة بين الوعي والوجود علاقة ميكانيكية حتمية - هو ما ألهم ابن خلدون إشارات

(24) PONCET (J.) : D'Ibn Khaldoun au sous développement: une démystification de l'histoire maghrébin , LA PENSÉE

Paris, Février, 1967

(التعريب من وضعنا)

الاقتصادية الوجيعة الواردة في "المقدمة"، وإن كان ذلك
الإلهام ضبابياً بنسبة كبيرة وهذا طبيعي برأينا.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفصل الثالث

طريق إلى

الفصل الثالث

بضدّها تتمايز الأشياء

سأتولّى تطبيقًا للمثل العربي « بضدّها تتمايز الأشياء » إبراز الفروق بين مقومات نمط الإنتاج الذي سمّيته بالمخامسي ومقومات الأنماط الإنتاجيّة المستعملة من قبل بعض مؤرخي المغرب العربي، وهي أنماط غير ملائمة في تقديري لمقاربة المنطق الداخلي للتاريخ المغربي قبل الاستعمار الأوروبي الحديث.

نمط إنتاج فيودالي خاص :

يقصد الماركسيّون والكثير من المؤرخين من غير الماركسيّين بالفئودالية نمط الإنتاج الذي ساد أوروبا في « العهد الوسيط » (moyen âge) في ما بين سقوط الامبراطوريّة الرومانيّة وبرز النظام الرأسمالي، وتتمثل خصوصيّة نمط الإنتاج الفئودالي في التداخل بين اقتسام معيّن من الحقوق على الأرض بين نبلاء يملكون الأرض ملكيّة عليا (propriété éminente) ومزارعين حائزين لها فقط (possession et non propriété) ومربوطين إليها قانونيا.

ويستعمل النبلاء تبعاً لذلك وسيلة إكراه لا إقتصادي (contrainte extra-économique) ضد المزارعين الأقنان (serfs) تتمثل في الحد القانوني من حرّيتهم الشخصية، وتُمكنهم هذه الوسيلة اللا إقتصادية من الاستيلاء على جزء من عمل أولئك المزارعين وإنتاجهم في شكل ريع (rente)، وقد تدرج ذلك الريع من ريع عمل (rente-travail) إلى ريع عينيّ ثم في آخر العهد الفيودالي إلى ريع نقدي⁽¹⁾. ووسيلة الإكراه اللا إقتصادي هذه ضرورية، ولا بدّ هنا من التأكيد على أهميّة اكتشاف كارل ماركس لمفهوم الإكراه اللا إقتصادي بصفته مفتاحاً من مفاتيح فهم الكثير من المجتمعات الطبقيّة ما قبل الرأسمالية. وقد اعتبر ماركس أن نمط الإنتاج الفيودالي مرّ بمرحلة صاعدة تطورت فيها قوى

(1) حول نمط الإنتاج الفيودالي.

COLLECTIF : Dictionnaire critique du marxisme, Paris, P.U.F., 1982.

COLLECTIF : Dictionnaire des sciences historiques, Paris, P.U.F., 1986.

KUCHENBUCH (L.) : Marx médiévisse : L'évolution de la conception du féodalisme dans l'œuvre de K. MARX, Paris, Le Sycomore, 1982.

GUERREAU (A.) : Le féodalisme, un horizon théorique, Paris, 1980.

Le GOFF (J.) : La civilisation de l'occident médiéval, Paris, 1964.

الإنتاج (التحكم أكثر من ذي قبل على سبيل المثال في الطاقة المائية عن طريق طاحونة الماء) وبمرحلة هابطة تراجعت فيها قوى الإنتاج وبدأت عناصر نمط الإنتاج الرأسمالي تعتمل في أحشاء التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية الفيوڤالية.

لقد طبق مقولة الفيوڤالية الكثير من المؤرخين والمفكرين العرب على التاريخ العربي (حسين مروّة، الطيب التيزيني، عبد العزيز الدوري، محمود اسماعيل...) لكنهم قالوا إن للفيوڤالية العربية مواصفات تميزها عن الفيوڤالية الأوروبية مثلا عدم تفتت سلطة الدولة، وسهولة مصادرة الدولة للاقطاعات التي تمنحها لعلية القوم وللقبائل، وتمتع المزارعين بهامش وافر من الحرية الشخصية، وأهمية التجارة والمدن في التاريخ العربي...

واعتبرت الروسية سيفتلانا باتسيافا في دراستها عام 1965 عن ابن خلدون (انظر هوامش الفصل الأول) أن المغرب العربي زمن ابن خلدون كان فيوڤاليا، وأن ابن خلدون كان مناهضا للبدو لأنهم أعاقوا تطور نمط الإنتاج الفيوڤالي، لكن هذه الباحثة المرموقة لم تبرز — عكس المؤرخين والمفكرين العرب — خصوصيات هذه الفيوڤالية المغاربية وسماتها.

إن مقولة الفيودالية ليست ملائمة في اجتهادي لمقاربة تاريخ المغرب العربي زمن ابن خلدون، فلو انطلقنا من الفلاحة وهي عماد الاقتصاد المغربي لوجدنا أن النبيل الفيودالي في أوروبا كان منظماً للإنتاج ويشرف عليه بصفة تكاد تكون مباشرة، بينما كان نظيره في المغرب العربي زمن ابن خلدون إما تَغْيِيْبًا أو رَاغِبًا عن التدخل المباشر في عملية الإنتاج لأن عدم الاشتغال المباشر بالفلاحة وتفويض ذلك إلى غيره يُكْسِبُهُ جاهًا في المجتمع، خاصة والفلاحة كانت تُعتبر « معاش المستضعفين ». وكان النبيل الفيودالي الأوروبي يمارس على الفلاحين في ضيعته السّلطة السياسيّة والقضائيّة، كما كان يحتكر نوعيّة من السّلاح تمنحه التفوق الساحق على أولئك الفلاحين، بينما كانت السياسة والقضاء من صلاحيّات الدولة المركزيّة في المغرب العربي، كما لم يبلغ الملاكون العقاريون المغاربيّون ما بلغه نظراؤهم في أوروبا الفيودالية من استقلال سياسي حتى في الفترات التي تراجع فيها نفوذ الدولة المركزيّة المغربيّة إلى أسفل السّافلين.

وكان الفلاحون في أوروبا الفيودالية فاقدين بصفة قانونية للكثير من حريتهم الشخصيّة، لكنهم كانوا يملكون

أدوات الإنتاج وحيوانات العمل، كما كانت حيازتهم للأرض محاطة بضمانات صلبة، بينما كان المنتجون المباشرون في المغرب العربي يتمتعون قانونياً بكل حريتهم الشخصية. لكنهم كانوا لا يملكون في أغلب الأحيان سوى قوة عملهم.

وكان الاستغلال المسلط على قوة عمل الفلاحين في النظام الفئودالي شفافاً (transparent)، إذ كان الفلاحون يعملون أياماً على الأرض التي يُشرف النبيل على فلحها مباشرة، ويعملون بقية أيام الأسبوع على حيازاتهم الخاصة، بينما لم يكن ذلك الاستغلال لقوة العمل شفافاً تماماً في ما يتعلق بالمنتجين المباشرين في المغرب العربي.

وكان المنتجون المباشرون الأوروبيون يتمتعون بحوافز تشجيعية هامة، الأمر الذي جعلهم يساهمون مساهمة كبرى في تحويل النظام الفئودالي إلى نظام أرقى هو النظام الرأسمالي، والمعروف أن الرأسمالية لم تظهر إلا في البلدان التي عرفت الفئودالية الحقيقية مثل أوروبا الغربية واليابان. أما في المغرب العربي، فلم يكن العمال يتمتعون بأية حوافز تشجيعية، وحتى "المعونة" التي كانت تُمنح لبعض العمال الخماسة، فكانت حالة نادرة جداً.

(2) نمط إنتاج آسوي هزيل (مقولة إيف لأكوست):

بلور الماركسيون مفهوم نمط الإنتاج الآسوي بلورة متطورة في ستينات القرن الماضي انطلاقاً من إشارات عامة ومتفرقة وردت في كتابات ماركس وتُوحى بإمكانية وجود نمط إنتاج مختلف عن نمط الإنتاج الفيوذالي في القارة الآسوية. ومواصفات المجتمعات "الآسوية" حسب الماركسيين الذين تعمّقوا في هذه المسألة هي:

- وجود مجموعات قروية "مكتفية ذاتياً"، مع غياب الملكية الفردية في صلبها، أو وجود أشكال ملكية فردية محدودة الفاعلية، إلى جانب عدم وجود فصل بين الزراعة والصناعات الحرفية.

- وجود دولة مركزية قوية ومستبدة، ولهذه الدولة مهام اقتصادية كبرى مثلما هو الشأن بالنسبة إلى "المجتمعات المائية" القائمة على الريّ النهري (مصر، الهند، الصين...)، أي القائمة على الفلاحة الثقيلة (مقارنة بالصناعة الثقيلة في أيامنا هذه). ومقابل الخدمات التي تقدمها البيروقراطية الحاكمة (الملك،

الموظفون، رجال الدين) للمجموعات القروية، تستخلص منها جملة من الإتاوات، وتفرض عليها شبه عبودية معيّنة، بحيث يصبح استبداد الدولة وكأنّه جبلة كامنّة في الواقع الجغرافي لهذه المجموعات القروية، وتصبح الدولة - وليس التناقض بين المصالح الاجتماعية المتنافرة- هو محرك التاريخ وهذه الدولة تسهر دائماً على منع قيام قوى اجتماعية غير حكومية مستقلة وقوية.

- تميز هذه المجتمعات "الأسوية" بالركود العام والانغلاق، بحيث تظل هذه المجتمعات تكرر نفسها على الدوام لعشرات القرون، ومن الصعب أن تتغيّر من الدّاخل، وقد أثبت التاريخ أن العامل الخارجي هو الذي أخرجها من هذه الحلقة المفرغة، وكان هذا العامل الخارجي هو الاستعمار الأوروبي⁽²⁾.

لقد تبنى الجغرافي والمؤرخ الفرنسي المعاصر إيف لاكوست مقولة نمط الإنتاج الآسوي في كتابه عن ابن خلدون

(2) حول نمط الإنتاج الآسوي:

C.E.R.M. : Sur le mode de production asiatique, 2^{ème} édition, Paris, E. sociales, 1974.

(بالفرنسية) الصادر عام 1969⁽³⁾ لكنه أكد أن ما شهدته المغرب العربي زمن ابن خلدون هو شكل هزيل من أشكال نمط الإنتاج الآسوي، والسبب هو عدم وجود أشغال كبرى على غرار الأشغال الكبرى التي عرفتتها المجتمعات المائية مثل مصر الفرعونية أو الصين في عهد الأباطرة. وتتسم التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية المغاربية في رأيه بطابعها القبلي العسكري، وتنطوي على تفاوت اجتماعي درجي وغير طبقي، وهي كذلك تشكيلة قائمة على تجارة عبور الذهب الآتي من جنوب الصحراء.

إن محاولة إيف لاکوست التحليلية هذه تثير بعض التساؤلات، فحديثه عن تشكيلة آسوية خالية من الأشغال الكبرى يُفرغ مفهوم نمط الإنتاج الآسوي من ركيزة أساسية من ركائزه، كما أن جبروت الدولة في المغرب العربي كان محدوداً ولا وجود لأي وجه مقارنة بجبروت الدولة الآسوية، كما أغفل لاکوست بصفة تكاد تكون تامة القاعدة الإنتاجية للدول

(3) LACOSTE (Y) : Ibn Khaldoun, naissance de l'histoire passée du Tiers

monde, Paris, Maspéro, 1969.

المغاربيّة وهي الزراعة والصناعات الحرفية وإنتاج المعادن، فالمغرب العربي لم يكن فقط همزة وصل في تجارة الذهب الدوليّة، وإنما كان كذلك مجتمعا مُنتجاً يمارس تجارة تصديرية نشيطة بفضل إنتاجه الفلاحي والحرفي والمعدني المحلي.

(3) نمط الإنتاج الإتاوي (مقولة سمير أمين)

انطلق المفكر الماركسي المصري سمير أمين من نقد « نزعة التمرکز حول الذات الأوروبية » (l'eurocentrisme)، وهي النزعة التي لم تسلم منها في نظره حتى الماركسيّة، رغم ما قامت به هذه الماركسيّة من دور بارز في تقويض أسس الأطروحات الاستشراقية الليبرالية المجحفة بحق "الشرق". ويؤمن سمير أمين بوجود قوانين أساسيّة تحكم تطور كل المجتمعات الإنسانيّة، لكنه يرى أنه لا يمكن استخراج هذه القوانين انطلاقاً من التاريخ الأوروبي فقط. ويعتبر سمير أمين أن التشكيلات الاجتماعيّة الأساسيّة في التاريخ الإنساني قبل ظهور الرأسمالية هي التشكيلة المشاعيّة البدائيّة ثم التشكيلة الاتاوية. أما التشكيلة العبوديّة فهي تشكيلة عارضة، ولا

يمكن تعميمها على كل المجتمعات، والمجتمعات التي عرفت العبودية شأن اليونان القديمة أو الإمبراطورية الرومانية كانت مجتمعات "أطراف" بالنسبة إلى المجتمعات الاتاوية "المركزية" المتطورة مثل مصر أو الصين.

ويتميز نمط الإنتاج الاتاوي في نظر سمير أمين بالسّمات التالية⁽⁴⁾:

- انقسام المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: الفلاحون الحائزون للأرض والمنتظمون في صلب جماعات محتفظة باستقلالية ذاتية نسبية (communautés)، والطبقة الحاكمة التي تحتكر وظيفة التنظيم السياسي للمجتمع وتنتزع من جماعات الفلاحين إتاوات (tributs) (غير سلعية).

(4) أمين (سمير): - الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية (معرب) بيروت، دار الطليعة، 1980.

- الأمة العربية (معرب)، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1988.
- التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية (معرب)، بيروت، دار الطليعة، 1974.
- التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف (معرب)، بيروت، دار ابن خلدون (بدون تاريخ).

AMIN (S.) et FRANK (A.G.) : L'accumulation dépendante, sociétés précapitalistes et capitalisme. Paris, Anthropos, 1978.

● ابتزاز الاتاوات من جماعات الفلاحين يتم بواسطة الوسائل اللا إقتصاديّة نظرا إلى ارتباط هؤلاء الفلاحين بوسائل إنتاجهم.

● تمحور التنظيم الأساسي للإنتاج حول القيم الاستهلاكية، وليس حول القيم التبادلية، وذلك لارتكاز نمط الإنتاج الإتاوي على الاقتصاد الطبيعي أساسا.

● هيمنة البنى الفوقية (المسيحية، الإسلام، البوذية...) نظرا إلى استحالة اعتماد العنف دائما للحصول على الفائض.

● تَمَيُّز المجتمعات الإتاوية بالاستقرار أو حتى بالركود، رغم التقدم الكبير الذي قد يحصل أحيانا على مستوى قوى الإنتاج (مصر الفرعونية، الصين في عهد الأباطرة)، إلا أن ذلك التقدم لا يمكن أن يؤدي إلى أي تغيير في علاقات الإنتاج.

ويعتبر سمير أمين أن لنمط الإنتاج الفيودالي نفس

مواصفات نمط الإنتاج الإتاوي، إلا أنه يتميز عنه بما يلي:

- تنظيم الإنتاج يَتِمُّ في ضيعة النبيل الفيودالي، ممّا ينجر

عنه انتزاعُ "الريع العقاري" (la rente foncière) في شكل

عمل من قوة عمل الأَقنان.

- ممارسة النبلاء للسلطة السياسيّة والقضائيّة على مقاطعاتهم، مع ما يعني ذلك من تفتّت لسلطة الدولة. ويرى سمير أمين أن هاتين الخاصيّتين اللّتين تميزت بهما الأنظمة الفئودالية الأوروبيّة عن الأنظمة الإتاوية ناتجتان عمّا فرضته القبائل الجرمانية - وهي قبائل لا تزال في مرحلة نشوء الطبقات - من سيطرة على المجتمعات الأوروبيّة الرومانية التي كانت أكثر منها تطورا.

ويرى سمير أمين أن من قوانين التطور البشري قانون التطور اللامتكافئ (la loi du développement inégal) الذي يفترض في كل حقبة تاريخية وجود بلدان "مركز" قوية ومهيمنة، وبلدان "أطراف" متخلفة ومهيمن عليها. وخلافا لماركس، يرى سمير أمين أن تجاوز أي نمط إنتاج لا يتم في المركز، أي في المجتمعات التي يكون فيها هذا النمط الإنتاجي أكثر تطورا واكتمالا، وإنما في "الأطراف"، أي في المجتمعات التي يكون فيها هذا النمط الإنتاجي أقل رسوخا وتوطدا.

وتطبيقا لهذه المقولة، يرى سمير أمين أن نمط الإنتاج الفئودالي الأوروبي هو نمط إنتاج "طرفي" ومتخلف بالقياس إلى نمط الإنتاج الإتاوي العربي الإسلامي (والمغاربي) الذي يمثل

المركز والأصل. وتكمن الفرصة الذهبية للبلدان الأوروبية في نظر سمير أمين في عدم اكتمال نمط الإنتاج الإتاوي لديها، مما سهّل عليها المرور بسرعة إلى نمط إنتاج أرقى هو نمط الإنتاج الرأسمالي. أما المنطقة العربية ما قبل الاستعمار الأوروبي الحديث (بما في ذلك المغرب العربي) فهي في نظر سمير أمين عبارة عن مجموعة من التشكيلات الاجتماعية الإتاوية الفقيرة باستثناء مصر وبعض المناطق الأخرى كالعراق في الفترة بين القرن الثامن والقرن العاشر بعد الميلاد. ويعود فقر هذه التشكيلات الإتاوية العربية إلى ضعف قوى الإنتاج في الزراعة نظرا إلى المناخ القاحل أو شبه القاحل، أما ازدهارها في فترات معينة (مثل الفترة العباسية) فيعود إلى التجارة البعيدة المدى (le grand commerce) لا غير. وطبقة التجار المحاربين (وليس طبقة الأرستقراطيين الزراعيين) في نظر سمير أمين هي التي وحدت الأمة العربية في فترة معينة، كما أن سيطرة نمط الإنتاج الإتاوي على المنطقة العربية جعل مهمة انتقالها إلى نمط إنتاج أرقى مهمة صعبة. وقد أدت السيطرة الرأسمالية الأوروبية غير المباشرة على المنطقة العربية إلى إرهاب هذه التشكيلات الإتاوية بها وتحويلها إلى تشكيلات مشابهة للتشكيلات الفيودالية الأوروبية.

إن ممّا لا يختلف حوله إثنان هو أن أبحاث سمير أمين تنم عن جهد تنظيري كبير وثقافة موسوعيّة نادرة، كما ساهمت هذه الأبحاث "المتمحورة حول الذات الشرقية" (orientalocentrisme) في تخليص التاريخ غير الأوروبي من تبعات النظرة "المتمحورة حول الذات الأوروبية" وفي إبراز مساهمات الحضارات "الشرقية" في المسيرة الإنسانية.

ونحن وإن كنا لا ننوي القيام بنقد شامل لكل جوانب نظرية سمير أمين لأن ذلك يتجاوز موضوع هذه الدراسة، فإن هذا لا يمنعنا من السعي إلى التدليل على عدم ملاءمة مقولة "نمط الإنتاج الإتاوي" لمقاربة التاريخ المغربي قبل الاستعمار، وذلك للأسباب التالية:

أولاً : لأنها مقولة ذات طابع تعميمي واسع جداً، ومن المستحيل في رأيي اختزال كل التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها العالم قبل ميلاد الرأسمالية ضمن نمط واحد، وتجاهل ما لتلك التشكيلات من تنوع وتعقيد، والرأي عندي أنه لا يمكن أن تكون هناك تشكيلة عالمية واحدة قبل ظهور الرأسمالية التي تمثل أول نمط إنتاج ذا طابع عالمي. كما لا ننسى أن الدارسين عندما انكبوا على تحليل المجتمعات

العربيّة الإسلامية (والمغاربيّة) ما قبل الرأسمالية، وجدوا أنفسهم أمام مجتمعات شوّه كياناتها التوسّع الرأسمالي الأوروبي الذي بدأ منذ القرن السادس عشر، وتبعاً لذلك يصعب التمييز بين ما هو أصيلٌ لدى تلك المجتمعات، وما هو ناتج عن ذلك التوسّع.

ثانياً : رغم إرادة سمير أمين الصادقة المتمثلة في التخلص من "الاقتصادية" (l'économisme) التي يسميها "شيطان الماركسية"، فإنه على المستوى التطبيقي لم يوضح كيف كانت المستويات اللااقتصادية (les instances non économiques) تعمل لإعادة إنتاج التشكيلات الإتاوية، وذلك بالرغم من إقراره بأن هذه المستويات تشكل العامل المهيمن (dominant) إلى جانب العامل الاقتصادي الذي يشكل العامل المحدد في نهاية المطاف (surdéterminant). إن الاكتفاء بمجرد الإعلان العام جداً عن الدور المهيمن للبنى الفوقية (المسيحية، الإسلام، البوذية...) في المجتمعات "الشرقية" أمر غير كافٍ بالمرّة.

ثالثاً: لم يتعرض سمير أمين إلى العلاقة (طبيعتها وأشكالها) بين نمط الإنتاج الإتاوي والأنماط الثانوية الأخرى التي تتعايش معه في صلب نفس التشكيلة. وقد مثل نمط

الإنتاج العبودي عامل إحراج شديد له لأنه يشكل خطرا على صحة مقولته حول "المركز" و"الأطراف"، إذ من المعلوم أن نمط الإنتاج الفيودالي ظهر في مجتمعات "المركز"، أي في قلب الإمبراطورية الرومانية "العبودية" ولم يظهر في "الأطراف"، وهذا ما يفسر ربما تقليل سمير أمين من أهمية نمط الإنتاج العبودي في التاريخ الإنساني.

رابعا : عدم إيلاء أهمية كافية للفوارق الاجتماعية في صلب جماعات الفلاحين، وكأن هذه الجماعات عبارة عن كتلة بشرية موحدة لا تشقها تناقضات، بحيث ينحصر الأمر في وجود الدولة من جهة وكتلة بشرية واحدة موحدة من جهة ثانية.

خامسا : لم يفرق سمير أمين بوضوح كافٍ بين الريع العقاري المنهوب من قوة عمل الكادحين من جهة والضرائب التي كانت الدول تسلطها عليهم من جهة ثانية، وكأن الريع العقاري والضرائب شيء واحد في نظره.

(4) أسلوب الإنتاج الخاص القائم على الغزو

(محمد عابد الجابري):

اعتبر المفكر المغربي المعاصر محمد عابد الجابري في كتابه الموسوم: فكر ابن خلدون: العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي⁽⁵⁾ أنّ المحاربين زمن ابن خلدون (الأمير، الدولة، القبيلة) لا يعتمدون في سلطتهم السياسية على السيطرة على قوى الإنتاج، وإنما يستندون إلى علاقات القرابة الدموية (العصبية) وليس إلى علاقات الإنتاج، للاستيلاء على الخيرات الجاهزة (مراعٍ وحيوانات) في مرحلة "خشونة البادية" وعلى المغارم (الجبايات) في المرحلة الثانية للدولة، مرحلة "رقّة الحضارة".

ولاً أحد ينكر ما قدّمه محمد عابد الجابري من تحاليل قيمة "للعقل العربي" بالاعتماد على نظرية المعرفة البنيوية، إلا أن معرفته بتاريخ المغرب العربي زمن ابن خلدون تثير بعض الاحترازات، فقد قبل مبالغات ابن خلدون عن نزوع القبائل

(5) الجابري (محمد عابد): فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط 3، بيروت، دار الطليعة، 1982.

المهوس إلى النهب وكأنها حقائق لا تناقش، كما لم يفرق بوضوح بين نمط الإنتاج الرعوي وبقية الأنماط الإنتاجية الأخرى بالمغرب العربي، وبالغ في التأكيد على مسألتي الحرب والضرائب في التاريخ المغربي زمن ابن خلدون، في حين أن الحروب والجباية كائنًا أيضا الخبز اليومي للناس زمن الفيودالية في أوروبا، ومع ذلك كانت هناك قوى إنتاج وتقدم تقني وتجارة... ويلاحظ كذلك أن مفهوم "أسلوب الإنتاج" الذي يستخدمه الجابري مدعاة إلى التساؤل لأن لأسلوب الإنتاج تعريفاً واحداً هو التعريف الماركسي التقليدي، أي التداخل بين قوى إنتاج معينة وعلاقات إنتاج معينة⁽⁶⁾ ولا يمكن أن نتصور أن محمد عابد الجابري يجهل هذا التعريف الماركسي، لكن هل يحق له أن يحتفظ بنفس العبارة الماركسية ويحملها مضمونا آخر؟

لقد قصدتُ من وراء نقد ما وقع تطبيقه على التاريخ المغربي، ما قبل الاستعمار من مفاهيم — مثل نمط الإنتاج الفيودالي ونمط الإنتاج الآسوي ونمط الإنتاج الإتاوي ونمط

(6) معجم الماركسية النقدي: جبرار بن سوسان وجورج لابيكا عن دار محمد علي للنشر والفرايبي 2003

الإنتاج القائم على الغزو - المساهمة في كشف النقاب عن جانب اعتبره مهما للوقوف على الواقع النوعي الخاص لتاريخ المغرب العربي قبل العصر الحديث وهو القاعدة المادية الإنتاجية للتشكيلة الاجتماعية والاقتصادية المغاربية ما قبل الرأسمالية، وقد بدا لي - بعد معاينة طويلة للمادة الوثائقية التي ما انفكت تتعزز بالاكتشافات الجديدة- أن مفهوم نمط الإنتاج المخامسي يمكن أن يُنير لنا بعض ما خفي من واقعنا المغاربي قبل الاستعمار الحديث⁽⁷⁾، وقد بينت أن ابن خلدون تحسّس - وإن بضبابية- وجود معطيات لها علاقة بهذا النمط الإنتاجي الخاص.

لقد ذكر المستشرق الماركسي الفرنسي الشهير ماكسيم رودنسون (MAXIME RODINSON) عام 1979 في كتابه "العرب" ما يلي: «... إن هذا التنوع الذي يُميّز هذا التراث المعقد للهياكل (الاقتصادية) يحول دوننا والقيام بتحديد شمولي للنظام الاقتصادي للعالم الإسلامي أو

(7) للاستزادة بخصوص نمط الإنتاج المخامسي وعلاقاته بالأنماط الإنتاجية الأخرى، أنظر أطروحتنا لدكتوراه الدولة: الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية: الكادحون الخمسة في الأرياف التونسية (1861 - 1943)، جزءان، تونس، دار محمد علي الحامي وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، تونس، 1999.

العربي أو حتّى لمنطقة كبيرة في العصر الوسيط، وذلك بالّجوء إلى نعوت عامة جدًا مثل نمط الإنتاج الفيودالي أو الآسوي أو الإتاوي إلخ...، كما يحوّل دوننا وإخضاع تطور هذه الربوع لقانون ديناميكي مبسّط كما يحلو ذلك للكثير من الماركسيّين المتنكرين لما كان التزم به ماركس من حذر في مقاربتة للتشكيلات الاقتصادية ما قبل الرأسمالية»⁽⁸⁾.

أعتقد أنني دلّلت في هذه الدراسة على أن هذا الرأي الذي يعود إلى أكثر من رُبْع قرنٍ لم يعد له ما يبرره، خاصة وقد تقدمت معرفتنا بمغربنا العربي قبل العصر الحديث أشواطاً لا يستهان بها، وبالإمكان تجاوز الحذر الذي يوصي به رودنسون لأن الحذر في البحث العلمي واجب، لكن عندما يتحول الحذر إلى هوس يصبح عقبةً، ثم أليست مسيرة العلم مثلما قال انقلز (ENGELS) ذلك هي الانتقال من خطأٍ خطير إلى خطأٍ أقلّ خطورة! إن المهم في العلوم الإنسانية وفي فترات معينة ليس الوصول إلى نتائج يقبلها الجميع، وإنما تحريك السواكن وزعزعة القناعات الثابتة.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفصل الرابع

طه فان
الاولى

الفصل الرابع

« هؤلاء الأبطال الذين هبُّوا لمقارعة السَّماء »

مثَّلت المرحلة الصاعدة لنمط الإنتاج المخامسي بالنسبة إلى المغرب العربي ، -وهي المرحلة الواقعة بشيء من التقريب بين قيام الدولة الموحديَّة وأواخر القرن الخامس عشر- مرحلة تخصيبٍ للتاريخ واندفاع نحو المبادرة التاريخية واستعراض لإرادة القوة وزخم « بُروميثيوسي » (PROMÉTHÈEN) وانتعاش اقتصادي وإبداع فني وتيقظ معرفي وتوقُّ إلى الحياة. لقد وقع إعطاء الأولوية في هذه المرحلة للحركة على النظام، كما وقع التطلع نحو بناء علاقات جديدة بالعالم وبالأخرين. ولم يقع اختزال الإنسان إلى مجرد الذكاء أو العمل أو الاستهلاك أو التدين وإنما وقعت كذلك إعادة الاعتبار لقيم الحب والشعر والمغامرة وإشباع اللذة، فكان تحفزا « فَاؤُسْتِيَا » (FAUSTIEN) أثمر إنجازات مثيرة للإعجاب.

أول حدث كان علامةً فارقةً في تاريخ المغرب العربي منذ العهد البوني هو قيام دولة ذات سمات طريفة وجديدة هي الدولة الموحديَّة، إذ نجح المغاربة ولأول مرة في الخروج من دور الابن البائس للحضارات التي توالى على أرضهم منذ فجر

التاريخ، واستطاعوا بناء صرح حضاري يحمل الكثير من بصمات عبقريتهم. لقد استطاع الموحدون الذين انطلقوا من جبل ذرن في جنوب المغرب الأقصى توحيد كامل الفضاء المغربي لمدة قرن من الزمن تقريبا (1130 - 1230) والاعتماد على الموروث الإسلامي لصياغة إيديولوجية مغاربية خاصة بهم، قوامها فكرتي التوحيد الإلهي والمهدي المنتظر. لقد أصبح المغاربة لأول مرة مستقلين إيديولوجيا عن المشرق العربي الإسلامي ولم يعودوا عالةً عليه كما كانت الحال منذ القرن السابع بعد الميلاد. لقد أصبح المغرب العربي سيّد نفسه ومركز كل الأشياء ومقياسها، ولم يعد مجرد « تخوم » للغير أو ضحية لعقدة « التمرکز حول الذات المشرقية ». وكان ابن خلدون معجبا أيما إعجاب بالموحدين على غرار صديقه المؤرخ الشاعر الأندلسي لسان الدين ابن الخطيب الذي تساءل، مشدّوهاً، عندما ترحّم على قبر مؤسس الدولة الموحدية المهدي بن تومرت في تينمل. كيف يمكن أن يخرج من مكان متواضع مثل ذلك المكان المغمور بالبائس رجل مثل المهدي بن

تومرت ينجح في ما لم ينجح فيه الأوائل من بني جنسه، وهو توحيد المغرب والأندلس وتشبيد ذلك المجد العظيم⁽¹⁾.
 أليس من حقنا اليوم أن نتساءل: ما الذي حرك هم هؤلاء المغاربة «الذين هبوا لمقارعة السماء» وفق عبارة ماركس عن ثوار باريس من العمال عام 1870؟ أليست هذه المغامرة الموحدية الرائعة وما تطلبت من «عصبية» وشجاعة وعزم وطموح هي «حيلة نمط الإنتاج المخامسي» مثل «حيلة العقل» الهيجلية (HEGEL)؟ ألا يمكن اعتبار الأمير الموحي أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن -الذي حكم بين 1163 و1184- أداة غير واعية لنمط الإنتاج الجديد الذي كان يعمل في رحم المجتمعات المغاربية؟ بماذا يمكن أن تُفسر التحفز الاقتصادي الذي شهدته المغرب العربي وخاصة تونس والمغرب الأقصى في فترة صعود نمط الإنتاج المخامسي، رغم ماتخللت تلك الميسرة الاقتصادية من انتكاسات ناجمة عن القلاقل السياسية (التوافد الهلالي) أو الآفات الديمغرافية (الطاعون

(1) ذكر ذلك أولمليل (علي): الخطاب التاريخي: دراسة لمنهجية ابن خلدون، الدار البيضاء، ط 2، 1984 وذلك نقلا عن مخطوط بالأرشيف الوطني بالرباط: نفاضة الجراب لابن الخطيب

الجارف عام 1348). لقد وفرت تجارة ذهب جنوب الصحراء في أواسط القرن الرابع عشر مداخيل معتبرة لخزائن حكام المغرب العربي، كما زوّدتهم القرصنة بموارد لا يستهان بها. أما حركة تصدير البضائع المحلية من مواد فلاحية (الصوف، الجلود) ومعدنية (الرصاص) ومصنوعات نسيجية إلى أوروبا وخاصة إلى إيطاليا - موطن ميلاد الرأسمالية في النصف الثاني من القرن الرابع عشر -، فكلّ الدلائل تشير إلى أنها كانت حركة نشيطة، ويكفي أن نتذكر بعض الكلمات التي شاعت في اللغات الأوروبية مثل MÉRINOS (نسبة إلى أصواف المغرب المريني) أو BOUGIE (نسبة إلى شمع الإضاءة المصدر من بجاية) لنعلم مدى ما عرفت البلدان المغاربية من صيتٍ اقتصادي في أوروبا.

نشير كذلك إلى أن المسلمين الذين أطرّدوا من الجزيرة الأيبيرية بين 1246 و1248 لم يستقبلهم المغاربة لأنهم مسلمون مثلهم وإنما استقبلوهم لأن لهم خبرة اقتصادية وعلمية، ورغم ذلك فإن هذا الاستعداد المغربي لهضم هؤلاء الوافدين عليهم وإدماجهم في النسيج المجتمعي المحلي ليس أمراً هيئنا، كما ليس من الصدفة أن تقوم في ذلك العهد حركة مثل حركة «استتابة الأعراب» التي كنا تعرضنا إليها. ولقد استشعر عالم

الاجتماع الفرنسي المعاصر جاك بارك (JACQUES BERQUE) - المعروف بخبرته الجيدة بالتاريخ المغربي الإسلامي - أن تحولاً تاريخياً نوعياً قد يكون بصدد الوقوع في المغرب العربي في هذه الفترة (وهو ما سميناه نحن بنمط الإنتاج الخامسي). إذ ذكر بعد دراسته لمؤسسة الخماسة ولتوطن جموع من «الهلاليين التائبين» عن "الحراية" من خلال "توازل المغيلي" (المتوفى سنة 1478): «... كيف يمكن ألا نتصور أن تحولاً تاريخياً قد وقع فعلاً؟ ألا يمكن أن يكون ذلك العهد مرحلة انتقال للمجتمع المغربي نحو تقسيم العمل والتّنّضيد الاجتماعي - الاقتصادي؟ أليس أدل على تلك الصيرورة من تعمق نُزُوع البدو نحو التوطن الجزئي إلى جانب المزارعين، حيث كانوا في ما مضى بالنسبة إلى أولئك المستقرين عنواناً للشغب والنهب، فأصبحوا اليوم - بعد أن اندمجوا في صلبهم - مجرد مشكل اجتماعي»⁽²⁾.

ولم يؤد تحول أغلب مسالك تجارة الذهب بداية من أواسط القرن الرابع عشر وتقلص موارد القرصنة إلى كارثة

BERQUE (J.) : L'intérieur du Maghreb (15^{ème} - 19^{ème} siècles), Paris, ⁽²⁾

(التعريب من وضعنا) Gallimard, 1978, p.42

اقتصادية، وقد استطاعت الدول المغربية امتصاص الآثار السلبية لتلك النكسة الاقتصادية والتعويل على أنفسها، وقد نجحت في ذلك بنسب متفاوتة، وإلا كيف تُفسّر طول عمر الدول المغربية الثلاث: قرابة ثلاثة قرون ونصف القرن بالنسبة إلى الدولة الحفصية التونسية (من 1228 إلى 1574) وأقل بقليل من ثلاثة قرون ونصف القرن بالنسبة إلى دولة بني عبد الواد في تلمسان (من 1235 إلى 1554)، وقرابة الثلاثة قرون بالنسبة إلى الدولة المرينية بالمغرب الأقصى (من 1269 إلى 1554). لنقرأ ما كتبه المؤرخ التونسي المعاصر محمد الهادي الشريف عن الدولة الحفصية «... اندمج الحفصيون - هؤلاء البرابرة القادمون من جبال الأطلس الأعلى بالمغرب الأقصى - بعد جيلين أو ثلاثة في الوسط الجديد... وتمكنوا من إقامة دولة كانت مدتها أطول ما عرفه تاريخ تونس... وجنوا من النشاط البحري موارد اقتصادية جديدة مستقلة عن الوضع الداخلي السياسي والاقتصادي، فمكنهم ذلك من السيطرة على المجتمع بصورة ناجعة. وقد يفسّر هذا الوضع جزئيا طول عمر

الدولة الحفصية والاستقرار السياسي النسبي الذي عرفه شرق بلاد المغرب⁽³⁾».

ألم يتزامن طول عمر هذه الدول الثلاث مع ما سمّيته أنا بالمرحلة الصاعدة لنمط الإنتاج المخامسي؟ ألم يثبت المؤرخون أن تمتع هذه الدول بمداخل شبة ثابتة متأتية من أرباح تصدير البضائع المحلية ومن المكوس الموظفة على التجار الأوروبيين، هي سبب الاستقرار النسبي واستمرارية هذه الدول تلك المدة الطويلة؟ لقد ذكرت سابقاً أن ابن تافراجين المريني الذي استولى على الحكم في تونس بين 1350 و1369 «... لم يكن له في أعرابها وطرقها قوة ظهور، وأعظم حياته من سفن البحر»⁽⁴⁾. إن عدم تماذي الدول الثلاث في "اعتصار" السكان المحليين جبائياً، وقوة القبائل الهلالية والبربرية، قد أدّى إلى تحسّن نسبي لأحوال سكان دواخل المغرب العربي، بعد أن عانوا كثيراً قبل ذلك التاريخ من السّلالات الحاكمة التي تعاقبت على بلدانهم بدءاً من القرطاجيين ووصولاً إلى الزيريين.

⁽³⁾ الشريف (محمد الهادي) تاريخ تونس (معرب)، تونس، دار سراس للنشر، 1980، الصفحتان 53 و57.

⁽⁴⁾ الزركشي: تاريخ الدولتين... المصدر المذكور سابقاً، ص 92.

ألم يذكر المؤرخ المقرئزي أن المعز لدين الله الفاطمي «... لما عزم على الرحيل إلى مصر، أتاه بلكين بن زيري بألفي جملٍ من إبل زناة. وحمل له ما بالقصور من الذخائر، وسبك الدنانير على شكل الطواحين، جعل على كل جمل قطعتين، في وسط كل قطعة ثقبًا تجمع به القطعة إلى الأخرى، فاستعظم ذلك الجند والرعيّة وصاروا يقفون في الطريق لرؤية بيت المال المحمول»⁽⁵⁾. لقد كانت الجباية الفاطمية فظيعة وأهلكت البشر والزرع والضرع.

إن طول عمر الدول الحفصية والمرينية ودولة بني عبد الواد يجعل نظرية ابن خلدون عن الأطوار الثلاثة لعمر الدولة (120 سنة تقريباً)⁽⁶⁾ غير ملائمة، فالدولة الحفصية في تونس على سبيل المثال كانت تواصلًا للدولة الموحدية، لكنها تحولت بمرور الزمن من دولة ذات قاعدة قبلية إلى دولة ذات قاعدة ترابية، وأصبحت عاصمتها تونس، وظلت هذه المدينة عاصمة إلى اليوم، كما أن السلطان المستنصر - المعاصر

(5) المقرئزي: اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، القاهرة، 1967، ص

للصليبي لويس التاسع ملك فرنسا- اعترف به الكثير من الملوك خليفة للمسلمين، أما سلاطين أواخر القرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر، فقد بوؤوا الدولة الحفصية مكانة مرموقة جدًا بين دول العالم، ولا تزال ذكرى الحفصيين عالقة بأذهان التونسيين، ولا يزال الناس إلى اليوم يطلقون اسم حفصية على مواليدهم من الإناث.

وثمة مؤشر آخر عن المرحلة الصاعدة لنمط الإنتاج المخامسي في المغرب العربي يتمثل في تمسك العمال الخماسة بعقد الخماسة بالرغم من مساوئه، ووقوفهم ضد الفقيه البرزلي الذي ألغى هذا العقد في القيروان مثلما تقدم. إنَّ تَشَبُّثَ العمال بهذا العقد له ما يبرره. لا نُنسى موقف انقلز (ENGELS) القائل «... ما دام نمط الإنتاج في المرحلة الصاعدة من تطوره، فإنه يظل محل ترحابٍ حتى من أولئك الذين لا يستفيدون بالقدر المرغوب من نمط التوزيع المنجر عن ذلك النمط الإنتاجي»⁽⁷⁾. ماهي أسباب تمسك العمال الخماسة بعقد الخماسة رغم معايبه؟.

لقد كان العمل بالأجر (SALARIAT) محدوداً جداً في المغرب العربي، وقد ذكر أبو القاسم ابن ناجي (مات سنة 1435) أن أصحاب الأراضي في إفريقية (تونس) لا يجدون في عصره «أجيراً يمال»⁽⁸⁾. لقد كان العمال يفضلون العمل بالخماسة على العمل بالأجر للأسباب التالية:

أولاً : تُمَثَّلُ الْخِمَاسَةُ «أُنْسَنَةُ» نَسْبِيَّةً لاسْتِغْلَالِ قُوَّةِ الْعَمَلِ مُقَارَنَةً بِالْعَبودية.

إن العبودية رغم تقلصها لا تزال حاضرة بإفريقية، وكان الخماس يعيش جنباً إلى جنب مع العبد ويقارن وضعيته «المريحة» نسبياً بوضعية العبد «المزرية». ولا يخالجنّا الشك في أن عدداً لا يستهان به من العمال الخماسة كانوا عبيداً في ما مضى ثم اعتقوا، وبالتالي فهم يعرفون جيداً معنى الحرية، حتى ولو كان الثمن الذي يجب دفعه هو الخضوع لاستغلال شنيع من قبل المالك العقاري.

ثانياً : أن عمل الخماس لم يكن عملاً شاقاً باستثناء بعض أشهر السنة، كما كان العقد الذي يجمعه بصاحب الأرض يمتد على سنة فقط، وبالتالي فإن الخماس غير مطالب

(8) ابن ناجي: معالم الإيمان... المصدر المذكور سابقاً، جزء 4، ص 34.

بالقيام بتلك الأعمال الشاقة حقاً وهي الأعمال ذات المردود المؤجل مثل حفر الآبار وبناء السدود واقتلاع السدّر... الخ.

ثالثاً : محدودية مسؤولية الخماس، فالخماس لم يكن يتحمل أية مسؤولية في صورة هلاك حيوان من حيوانات العمل أو تعطب أداة من أدوات الإنتاج، أو تلف جزء من المحصول الزراعي أو كله بفعل حريق أو برّد مثلاً، كما لا يتحمل أية مسؤولية عندما يكون هذا المحصول رديئاً لأسباب مناخية.

رابعاً : عيشة الخماس وعائلته كانت مؤمنة رغم كل شيء، وكان الخماس يعلم علم اليقين أن صاحب الأرض لن يتركه هو وعائلته عرضةً للموت جوعاً، حتى ولو كان العام عامً مسغبةً. وهناك من العمال الخماسة من كان يسعى إلى توريط نفسه في الديون عن قصد حتى يواصل البقاء في « القفص الذهبي » مع صاحب الأرض لسنة أو لسنوات أخرى. ولنتذكر هنا المثل الشعبي التونسي القائل: « أقل الأجير بكرشه ».

خامساً : توفير أصحاب « الظهائر » من رؤساء أعراب وصلحاء لحد أدنى من الحماية للخماس. لقد كان الخماس على يقين من أن من مصلحة صاحب الأرض حمايته من تعديات الأعراب ومن عسف أعوان الدولة، لأنه هو الذي

سيخدم الزرع ويسهر عليه حتى يأتي أكله. وكان الخماس يرغب في العمل خاصة لدى أصحاب الزوايا لأن الصلحاء كان يهابهم حتى أكثر النهابين من الأعراب شراسة، كما أن أعوان الدولة كانوا يترددون كثيرا قبل التعرض لهم بمكروه. وكان الناس يدفعون لهم أحيانا إتاوات لكي يحموهم من تعديات البدو، فقد خصص على سبيل المثال رجلان كانا حرثا أرضا بجهة القيروان ثلثي محصولهما للولي الصالح أبي يوسف يعقوب الزعبي (ولي القضاء بالقيروان حوالي 1393 بعد الميلاد) طلبا لحمايته من «المحاربين»⁽⁹⁾، كما ذكر الفقيه ابن ناجي أنه عاصر شيخا من شيوخ إحدى زوايا بجهة القيروان وكان يدعى أبو محمد عبد الكريم الارنبي، وكان له طلبة من أبناء الأعراب، فلما حان وقت الحصاد، اقترب الأعراب من زروع أهل المدينة، فالتجؤوا مذعورين إلى الشيخ الجليل، فإذا به يدعو طلبته من أبناء الأعراب للاجتماع بأهلهم المرابطين قرب الزروع لإقناعهم بعدم

(9) حسن (محمد): الفقراء والصلحاء... المرجع المذكور سابقا.

« تحويس » الحقول و « ... انصرف الأعراب وكأنهم جافلون وما ذكر أحد أنه أخذت له سنبله »⁽¹⁰⁾.

لقد تحدّد مصير المغرب العربي على مستوى الهوية الدينية والاثنية في هذه المرحلة الصاعدة لنمط الإنتاج المُخامسي، فانتشار قبائل بني هلال في أرياف المغرب العربي وبواديّه أدّى إلى تعريب المنطقة وأسلمتها. ولقد حقّن الهلاليون الجسم المغاربي بدمٍ جديد وبفتوةٍ جامحة، وإن ألحقوا ضرراً باقتصاد المغرب العربي لا مجال لإنكاره، فإنّ هذا الضرر ليس بالحجم الذي ذهب إليه الكثير من المؤرخين الحضريين ومن بينهم ابن خلدون. وقد أثبت المؤرخون اليوم أن « الكارثة » الهلالية محض وهم⁽¹¹⁾. فهل يمكن أن نصدّق ما قاله ابن خلدون عن الهلاليين من أن « ... طبيعتهم انتهاب ما بأيدي الناس ... وليس عندهم في أخذ أموال الناس حدّ ينتهون

⁽¹⁰⁾ ابن ناجي: معالم ... ج 4 ، ص 38.

⁽¹¹⁾ PONCET (J.) :-Aux sources de l'histoire nord-africaine:Prosperité et

décadence ifriqiyennes, **Cahiers de Tunisie**, Tunis, N°33
34 et 35, 1961.

- Encore à propos des hilaliens : la « mise au point » de
Roger Idriss, **Les Annales**, Paris, N°3, 1968.

إليه»⁽¹²⁾، وهل يمكن أن نأخذ مأخذ الجدّ ما قاله أيضا عن مسؤوليتهم في تغيير نوعية التربة! «... وَ بُدِّلَت الأرض فيه غير الأرض»⁽¹³⁾؟

مؤشر آخر على المرحلة الصاعدة لنمط الإنتاج المخامسي هو ذلك الاختمار العلمي والثقافي الهائل الذي أثمر العديد من العباقرة المغاربة أو المغاربة - الأندلسيين - علما بأنه لا انفصام بين المغرب العربي والأندلس آنذاك - مثل الفلاسفة ابن باجة (توفي سنة 1138) أو ابن رشد (توفي سنة 1198) أو ابن طفيل (توفي سنة 1185) أو علماء الفلاحة مثال ابن العوام (توفي سنة 1145) أو علماء البناء مثلا ابن الرّامي (توفي حوالي سنة 1349) أو فقهاء مثل أبي إسحاق الشاطبي (توفي سنة 1368) أو محمد ابن عرفة (توفي سنة 1401) أو مؤرخين مثل ابن خلدون.

ونتساءل هنا لماذا أنجب المغرب العربي كل ذلك الحشد الكبير من المؤرخين في القرنين الرابع عشر والخامس عشر؟ إذ علاوة على ابن خلدون، نجد ابن عذاري والمراكشي وابن أبي

⁽¹²⁾ المقدمة ص 263.

⁽¹³⁾ المصدر نفسه ص 265.

زرع وأبي زكريا ابن خلدون وابن قنفذ القسنطيني وابن الشماخ والزركشي والتنوخى. أليس تدوين المآثر الجلية للملوك والدول من أهم أسباب الشغف بكتابة التاريخ؟

لماذا أفرز المغرب العربي في هذه المرحلة الصاعدة لنمط الإنتاج المخامسي ثلاثة رحالة عظام هم: الرحالة والجغرافي الإدريسي (توفي سنة 1165) ثم التيجاني (توفي سنة 1317) وخاصة أكبر رحالة في تاريخ العرب والمسلمين قاطبة وهو ابن بطوطة (توفي سنة 1377) الذي جاب بلاداً كثيرة من غرب إفريقيا السوداء إلى الصين؟ ماهي هذه القوة الدافعة التي حركت فضول هؤلاء الرحالة المغامرين وأوعزت لهم بالبحث عن فضاء حيوي أرحب وأوسع من المغرب العربي؟

لماذا شاع تأليف الكتب الجنسية في القرن الرابع عشر في تونس الحفصية؟ وما الذي جعل كتاباً في هذه «السنوات المجنونة» مثل محمد بن عمر النفزاوي وعبد الرحمان الجدميوي وأحمد التيفاشي القفصي وأحمد المغازلي ومحمد التيجاني، يغرمون بهذا الصنف من التأليف؟ أليس لأن البلاد أصبحت مسكونة بحب كبير للحياة؟ ألا تعبر هذه التأليف عن الحيوية الشهوانية والإيروتيكية للمغاربة في ذلك العصر السعيد بالنسبة إليهم؟ ألا يذكرنا هذا بمبدأ الفلاسفة

السُّفْطائيين الإغريق القدامى « ضرورة امتلاك الرغبات الأكثر قوة ممكنة، والبحث عن الوسائل الملائمة لإشباعها».

لماذا اضطر محمد ابن عرفة الإمام والمجتهد الشهير إلى الاعتراف صاغرا بإصرار الريفيين والبدو في إفريقية على الاحتفال بالكثير من الأعياد "الوثنية" المطابقة للروزنامة الشمسية الفلاحية الموروثة من الفترة السابقة للإسلام؟

ألا تتطلب هذه الاحتفالات شجاعةً لتحدي الرقابة الصارمة وتجاوز القواعد المرسومة واختراق المحرمات القاسية؟

ألا يمكن اعتبار تلك الاحتفالات تعبيراً عن التلقائية العميقة للبشر وبحثهم عن اللذة القصوى في ذلك الزمن السعيد رغم كل شيء؟ ألم يلاحظ أبو الحسن الوزان المسلم المتنصر الذي زار تونس في بداية القرن السادس عشر أن النساء التونسيات «... لَا يَشْتَغِلْنَ بغير زِينَتِهِنَّ وعَطْرِهِنَّ، حتى أن العَطَّارِينَ هم دائماً آخر من يغلقون دكاكينهم»⁽¹⁴⁾ ،

أليس هذا هو حب الحياة في أجلى صورهِ وأبهاها؟

⁽¹⁴⁾ الوزان (أبو الحسن) وصف أفريقيا، تحقيق محمد الأخضر ومحمد حجي، الرباط،

إن انفراد تونس — مقارنة ببقية البلدان المغاربية — بهذا الليبيدو (LIBIDO) اللافت للانتباه، مردّه أنها كانت أكثر تلك البلدان حضارةً رغم ما لحقها من ضرر من الهلاليين. ألم يقل عنها ابن خلدون «... وتغلّب بدو العرب الهلاليين عليها وخرّبوها، وبقي أثرٌ خفيٌّ من حضارة العمران فيها، وإلى هذا العهد يُؤنّسُ فيمن سلف له بالقلعة أو القيروان أو المهدية سلفٌ، فتجد له من أحوال الحضارة في شؤون منزله وعوائده أحواله آثاراً مُلتبسةً بغيرها، يُميزها الحضري البصير بها، وكذا في أكثر أمصار إفريقية، وليس ذلك في المغرب وأمصاره، لرسوخ الدولة بإفريقية أكثر أمداً منذ عهد الأغالبة والشيعة وصنهاجة»⁽¹⁵⁾.

كيف تُفسّر الشغف بالعلم وبالثقافة الذي استبدّ ببعض الأمراء الحفصيين والمرينيين، وهو وَلَعٌ قلٌّ أن وُجد بمثل ذلك الحماس في تاريخ المغرب العربي، فاقبال أولئك الأمراء على تأسيس المدارس والمكتبات أمرٌ مثير للإعجاب، كما كانت حملة أبي الحسن المريني على تونس عام 1348 حملةً عسكرية ناجحة إذ استطاع توحيد المغرب العربي من جديد، لكنها

⁽¹⁵⁾ المقدمة ص 659 - 660.

كانت أيضا حملة علميّة رائعة، ذلك أنه اصطحب معه أبرز العلماء ومن بينهم الآبلي الذي كان له أكبر الفضل في التكوين الفلسفي لابن خلدون. ألم تكن هذه الحملة حملة نابليون على مصر (1798) قبل الأوان؟

لقد اكتملت كذلك في المرحلة الصاعدة لنمط الإنتاج المخامسي الملحمة الشعبيّة المعروفة بتغريبة بني هلال أو السيرة الهلالية، وأصبحت تُردّد في كل المحافل من جنوب المغرب العربي إلى شماله ومن شرقه إلى غربه. وهذه الملحمة تجسّدُ لأروع ما لدى البربر والعرب من قيم مثل المروءة والشجاعة والفروسيّة والحلم وحبّ الكلمة وكذلك العصبيّة والضيافة وحبّ الحرّيّة، وهذه "السّاقا" (SAGA) لا تقلّ عظمة عن أشهر الملاحم الإنسانيّة، وهي جزءٌ لا يتجزأ من التراث الثقافي العالمي⁽¹⁶⁾.

لقد كانت المرحلة الصاعدة لنمط الإنتاج المخامسي خطوةً إلى الأمام بالنسبة إلى المغرب العربي على كل

(16) انظر على سبيل المثال: من أقاصيص بين هلال، جمع عبد الرحمان قيقّة، تونس، الدار التونسيّة للنشر، 1972.

المستويات، لكنها كانت خطوة قصيرة، لأن «الدودة كانت في الثمرة» كما يقال، فكيف كان ذلك؟



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفصل الخامس

طوفان
الناقص

الفصل الخامس

المغرب الكسّيح الذي لم تُمهله المصاعب طويلاً

من المعروف أن النظرية الماركسيّة الكلاسيكية تنص على أن أي نمط إنتاج يمر بمرحلتين: مرحلة صاعدة تتطور فيها قُوى الإنتاج ومرحلة هابطة تتعطل فيها قُوى الإنتاج، القديمة وتظهر على أنقاضها بذور قُوى إنتاج جديدة، إلا أن هذه النظرية لا تنطبق تمام الانطباق على ما سميناه نحن بنمط الإنتاج الخامسي.

لقد وُلِدَ هذا النمط الإنتاجي كسّيحاً أو شبه مُعَوَّق، وقد رأينا سابقاً أنه نمط إنتاج مغلق، لأن المنتجين المباشرين لا يتمتّعون بحوافز تشجيعيّة، لذلك فإن إيجابيّات المرحلة الصّاعدة لهذا النمط الإنتاجي محدودة. فلو عُدنا على سبيل المثال إلى مؤسسة الخماسة، وهي المؤسسة التي تمثل كما رأينا حلقةً رئيسيّةً من حلقات نمط الإنتاج الخامسي، لتبيّن لنا أن العمال الخمّاسة كانوا يعملون وفق مبدأ المجهود الأدنى، لذلك لا يمكن أن ننتظر منهم أية زيادة في الإنتاج أو تحسيناً لأدوات

العمل وطرقه. لقد كانوا غير متحمسين للعمل للأسباب التالية:

- انتفاء الفرق بين الخماس والعبد إلا في ما يتعلق بمسألة الحرية الشخصية. إن الخماس لم يكن عاملاً فقط وإنما كان أيضاً خادماً وموئلي لسيده، والمثل الشعبي التونسي يقول: « الخماس عبد مملوك ». وإذا كانت الحرية القانونية التي يتمتع بها الخماس أمراً مهماً لا يمكن إنكاره لأن استعباداً منقوصاً يظل دائماً أفضل من الاستعباد الكامل، فإن هذه الحرية لا تعني شيئاً تقريباً بالنسبة إليه، فأغلب العمال كانوا يُضطرون - أمام العجز عن تسديد ديونهم - إما إلى الفرار أو إلى مواصلة العمل عند أسيادهم مدى الحياة أحياناً كما أسلفنا.

وكان هناك من عبيد المنازل الفخمة والقصور من كانوا يعيشون عيشة أفضل بكثير من عيشة العمال الخماسة "الأحرار".

- لقد كان الملاكون العقاريون في المغرب العربي « مستقيلين اقتصادياً » ولم يكونوا مثل النبلاء في أوروبا الفيودالية « مُنظمين للإنتاج » (ORGANISATEURS DE LA PRODUCTION) وإنما كانوا

أصحاب رُيُوعٍ (RENTIERS) يسكن أغلبهم الحواضر، أو يستنكفون من متابعة العمل الزراعي بصفة متواصلة حتى ولو كانوا مستقرين بالأرياف والبوادي، وكانوا يستهلكون الفائض الذي ينتزعونه من قوة عمل الخماسة وغيرهم من العمال الفلاحيين استهلاكاً غير منتج (UNE CONSOMMATION NON PRODUCTIVE)، فهل يمكن والحال على ما هي عليه أن ننتظر منهم تحسينا لتقنيات الإنتاج، لا سيما والجميع يعرف أن هناك تقليدا قديماً في المغرب العربي وفي العالم العربي الإسلامي يتمثل في استيراد الدولة للخبراء الأجانب في الميادين التقنية تحاشياً لأية إمكانية قد تستغلها الجماعات المحلية لتهديد تفوق "الأمير" ومؤسسته العسكرية والجبائية. وهل يمكن كذلك أن ننتظر هذا الرقي بتقنيات الإنتاج من العمال الخماسة أو من بقية العمال الفلاحيين، وهم لا يتمتعون بأية حوافز تشجيعية على غرار الأقنان في أوروبا الفيودالية الذين كانوا يتمتعون بحياسة الأرض ولا يعملون إلا أياماً فقط في الأسبوع لفائدة النبلاء، ويخصصون الأيام المتبقية لحسابهم الخاص.

● لقد كان من مصلحة الخمّاس العمل، لكن من مصلحته كذلك بذل أقل ما يمكن من الجهد، لذلك بإمكاننا القول أن مؤسسة الخماسة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى ركود قوى الإنتاج في الزراعة الحبوبية، وأن تؤبد الوضع غير المريح للخمّاسة أنفسهم. ولنتصوّر جدلاً أن خمّاساً أبلى البلاء الحسن في العمل، فإن الإنتاج سيرتفع لا محالة، لكنه لن يرتفع كثيراً نظراً إلى تقنيات ذلك العصر، إذن ما الفائدة من التفاني في العمل؟ ولنفترض أن هذا الخمّاس استطاع تحسين عمله (إدخال بعض التغيير على المحراث لتحسين أدائه أو استعمال الأسمدة مثلاً) فإن الإنتاج سيرتفع ونصيب هذا الخمّاس سيرتفع، لكن هذا الخمّاس سيسائل نفسه: بأي حق يستفيد صاحب الأرض من كدحي "الإضافي" ويزداد نصيبه من المحصول؟ بينما هو لا يكلف نفسه حتى عناء المتابعة المسترسلة عن بعد للعمل الزراعي؟ لقد كان الناس على حق عندما صاغوا المثل القائل «أخدم يا تاعس على الراقد الناعس»؟. إذن لماذا هذا الشقاء الزائد عن اللزوم، والخمّاس يعلم علم اليقين أن صاحب الأرض مجبر على إعالته هو وعائلته حتى ولو كان العام مجاحاً.

يمكن القول إذن إن نمط الإنتاج المخامسي كان اختراعا مغاربيًا خالصًا، لكنه كان اختراعا باهتًا وشبه عقيم، وهو غير قادر على الصمود طويلا في وجه المصاعب وعاجزٌ عن الاستفادة القصوى من الإيجابيات الطارئة.

لقد جلب الموريسكيّون المطرودون من الجزيرة الايبيرية تقنيات ونباتات جديدة إلى المغرب العربي، لكن ما جلبوه لم يتحول إلى تجديد (INNOVATION) إلا بنسبة محدودة، لأن التجديد يتطلب جملة من الشروط الذاتية والموضوعية. لنتذكر مثال الأرتاك، فقد عرّف هذا الشعب في المكسيك قبل قدوم كولمبوس، العجلة (LA ROUE)، إلا أن ذلك الاختراع لم يتحول إلى تجديد، ولم يستعمل الأرتاك العجلة إلا في الاحتفالات الدينية ولم يخطر ببالهم استعمالها في الأعمال الفلاحية، نفس الحقيقة تنطبق على الصين القديمة التي اخترعت البارود والورق، لكن تلك الاختراعات لم تُثوّر القاعدة المادية للمجتمع. الإغريق القدامى كانوا هم أيضا يعرفون الطاقة البخارية، لكن ذلك الاختراع ظلّ محدود الفائدة.

المعطى الثاني الذي يكشف قصور نمط الإنتاج المخامسي عن المحافظة على مكتسباته هو التراجع السريع للإيديولوجية الموحدة لصالح المذهب المالكي، وقد استطاع فقهاء مثل ابن

زيتون وابن عرفة (تونس) وشُعَيْب الهسكوري (المغرب الأقصى) وأبي علي المشدالي (الجزائر) إعادة المذهب المالكي إلى سالف سيطرته على السّاحة الدينية في المغرب العربي واجتثاث الإيديولوجية الوحيدة التي كانت انجازًا مغاربيًا خالصًا وهي الإيديولوجية الموحديّة.

المعطى الثالث الذي يُبيّن قصر نفس نمط الإنتاج المخامسي هو فشل فكر الفيلسوف ابن رشد في المغرب العربي وفي كل العالم العربي الإسلامي ونجاحه في العالم الأوروبي، حيث شكّل ركيزةً من ركائز نهضته العلميّة.

المعطى الرابع الذي يعكس الطبيعة الرخوة لنمط الإنتاج المخامسي هو الحصيلة شبه السّلبية للرحلات الاستكشافية التي قام بها الرحالة المغاربة مثل ابن بطوطة، إذ لم يجن المغرب العربي من هذه الرحلات أية فائدة اقتصادية أو علميّة أو تقنيّة، بينما أدت رحلات كريستوف كولمبوس وبقية الرحالة الإسبان والبرتغاليين في أواخر القرن الخامس عشر والقرن السادس عشر إلى اكتشاف قارة جديدة (أمريكا) وطرق بحريّة جديدة وإلى تثوير الاقتصاد الأوروبي.

المعطى الخامس الذي يُبيّن ضعف أداء نمط الإنتاج المخامسي هو انعدام أي اهتمام بالمسائل الاقتصادية بعد ابن

خلدون وتلميذه المصري المقرئزي (توفي سنة 1442) وتلميذ المقرئزي المؤرخ أبي الحسن ابن تَغْرِي بَرْدِي (توفي سنة 1469).
ويكفي للتيقن من هذا العُزُوف الغريب عن التفكير الاقتصادي الإطلاع على كتابات اثنين من أكبر مُؤرّخي الحقبة العثمانية وهما التركي مصطفى نُعيمة (توفي سنة 1716) والمصري عبد الرحمان الجَبَرْتِي (توفي سنة 1825)، لا ننسى كذلك أن ابن خلدون نفسه لم يطبق في كتابه " العبر " مقولاته الاقتصادية الواردة في " المقدمة ".

المعطى السادس الذي يُبيّن التآكل السريع لإيجابيات نمط الإنتاج المخامسي، هو تأجج الحاجة الفقهيّة حول الخماسة في إفريقية في أواخر القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر، وكُنّا تحدثنا عنها سابقا. إن العودة القويّة لهذا الصراع بين الفقهاء لا تدل فقط على الانتشار الكبير لعقود المزارعة (مثل الخماسة) في تونس والمغرب العربي، وإنما تدل كذلك على أن نهاية المرحلة الصاعدة لنمط الإنتاج المخامسي بدأت تقترب. لقد كانت الخماسة موجودة في المغرب العربي قبل تلك الحاجة، ومع ذلك لم يشن الفقهاء حملةً عنيفة ضدّ عقود المزارعة مثلاً تلك التي شُنُوها في أواخر القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر، وأغلب الظن أن وُضع عقد

الخماسة وبقية عقود المزارعة يُشبه وضع الربّاء، فعندما تكون الأوضاع الاقتصادية حسنة، يُمارس الناس الربّاء، ومع ذلك يغض الفقهاء النظر عن ذلك، لكن عندما تتأزم الأوضاع الاقتصادية، يتذكر الفقهاء أن الربا حرامٌ وَيَصُبُّونَ جام غضبهم على المرابين العُصاة.

لقد أصدر المصلح الليبرالي الكبير خير الدين باشا في تونس عام 1874 قانوناً لمنع العمال الخماسة من استغلال النكبة الديمغرافية الرهيبة التي عصفت بتونس غداة فشل انتفاضة 1864 الشعبية الكبرى ضدّ نظام البايات، والمعروف أن العديد من الخماسة استغلّوا نقص قوة العمل لفرض شروطهم على الملاكين العقاريين والمطالبة أحياناً بنصف المحصول مقابل عملهم لا بخُمُسِه فقط، وقد نصّ "قانون الفلاحة" (1874) على:

- إدخال الخماس السّجن فوراً في صورة انقطاعه عن العمل.
- منع الخمّاس من الاشتغال بمهنة أخرى غير الخماسة وذلك مدى الحياة.
- تقديم السنة الفلاحية بشهر، إذ أصبحت تبدأ يوم 10 سبتمبر عوض 10 أكتوبر، مع التنصيص على

أن الخماس الذي لا ينهي أشغاله قبل 10 سبتمبر
— وهو ما يصعب جدًا— مطالبٌ بتجديد عقده مع
نفس الملاك العقاري.

● الملاك العقاري أو نائبه مُصدّقان آليًا في صورة
حدوث خلاف بينهما والخماس حول قيمة
التسبيقات العينية التي تُمنح للخماس خلال السنة.
لقد كان معمولاً في تونس بأغلب هذه البنود قبل 1874،
لكن خير الدين جعلها إلزامية قانونياً، وهو ما رفضه العمال
الخماسية رفضاً باتاً، وهكذا وقف العمال ضدّ عقد الخماسة
كما جاء في قانون 1874، لكنهم قبلوه زمن البرزلي وابن
خلدون، وشَتّان بين العهدين: عهد المرحلة الصاعدة لنمط
الإنتاج المخامسي (عهد البرزلي وابن خلدون) وعهد أزمة نمط
الإنتاج المخامسي (عهد خير الدين باشا).

لقد وُلد نمط الإنتاج المخامسي متعثراً، لكن من سوء حظ
المغرب العربي أن المصاعب لم تُمهّل هذا النمط الإنتاجي
طويلاً، ولم تمنحه الفرصة لكي يتصلّب عوده، وقد زادت هذه
المصاعب في تقليص إيجابيات المرحلة الصاعدة لهذا النمط
الإنتاجي — وهو إيجابيات محدودة بطبيعتها مثلما رأينا
ذلك، وهذه المصاعب هي:

- افتقار المغرب العربي إلى الطرقات الصالحة للاستعمال وإلى الأنهار القابلة للملاحة وإلى الغابات والمعادن.

- وجود مؤشرات تدل على أن المناخ بدأ يميل إلى الجفاف، وقد شاعت في عصر البرزلي في تونس الأغنية "الكافرة" التالية التي كان يرددنها الناس عند انحباس المطر:

رَبِّ الْعِبَاد	**	مَالِهَا وَمَالِكَ
فَقَدْ كُنْتَ تَسْقِينَا	**	فَمَا بَدَا لَكَ
انْزِلِ الْغَيْثَ	**	لَا أَبَا لَكَ ⁽¹⁾

- تراجع الحياة الزراعيّة والأمن واستشراء البداوة والاقتصاد الرعوي على نطاق واسع في المغرب العربي سبب الانتشار الهلالي. ولا بدّ من الوعي هنا بأن نمط الحياة البدوي - سواءً أكان البدو عرباً أم غيرهم - يتعارض ونمط حياة المزارعين المستقرين، لذلك فإن القضية ليست قضية إثنية (ETHNIQUE) وإنما قضية نمط حياة. وقد أكد

(1) غراب (سعد) : موقف الفقهاء... المقال المذكور سابق.

ابن خلدون ذلك عندما قال إن طبيعة البدو
« منافية لل عمران... ومناقضة للسكون الذي هو
ال عمران ومُنافية له »⁽²⁾.

- إن الدول المغاربية لم تفكر في إيجاد حلّ جذري
للبداءة، ولم تكن قادرة -نظراً إلى ضعفها- على
القيام بما قام به الرومان على سبيل المثال إزاء
البدو في شمال إفريقيا، وهو إجبارهم على الاستقرار
أو إجلائهم إلى ما وراء الستار الحدودي الحصين
المسمّى بـ « الليماس » (LIMES).

- الخسارة الفادحة التي مُنيت بها خزائن الدول
المغاربية بعد انزياح أغلب طرق تجارة الذهب
بداية من أواسط القرن الرابع عشر عن المغرب
العربي، وتحول القرصنة إلى ممارسة صعبة بفعل
تقوّي الأساطيل الأوربية.

- الأوبئة والتراجع الديمغرافي منذ القرن الحادي عشر
وخاصة منذ أواسط القرن الرابع عشر. لقد تحولت
المنطقة المغاربية حسب المؤرخ التونسي المعاصر

⁽²⁾ المقدمة ص 263.

محمد الطالببي إلى « منطقة ضغط ديمغرافي منخفض»⁽³⁾ بداية من القرن الحادي عشر، وازدادت الأوبئة عددًا وحدةً بداية من عصر ابن خلدون⁽⁴⁾، أما الطاعون الجارف (1348)، فقد عمّ كل العالم بما في ذلك المغرب العربي، وكان أكثر الأوبئة تدميرًا في التاريخ الإنساني، وقد وصفه ابن خلدون وصفًا «هَيروُشِيمَاثِيَا» عندما قال: «... تحيّف الأمم وذهب بأمل الجيل وطوى كثيرا من محاسن العمران ومحاها... وكأنما نادى لسان الكون في العالم بالخمول والانقباض، فبادر بالإجابة»⁽⁵⁾.

— إصرار الدول المغاربية على مواصلة احتكار السياسة والاقتصاد، بينما بدأت الدول الأوروبية تتخصّص في السياسة فقط، وتترك الاقتصاد لرجال الاقتصاد، وقد شجب ابن خلدون بشدّة احتكار الدول

(3) TALBI (M.) : L'effondrement démographique au Maghreb du 11 ème au

15 ème siècle, Les Cahiers de Tunisie N° 97,98, 1977.

(4) برانشفيق: تاريخ إفريقية... المرجع المذكور سابقا ج 2، الصفحتان 393 و 394.

(5) المقدمة الصفحتان 52 و 53.

المغربية للتجارة. لا ننسى كذلك أن هذه الدول كانت تُثقل كاهل الصادرات المحلية بالرسوم الجمركية المرتفعة، وهو ما يعطل كثيرا الاقتصاديات المحلية ويحول دون بروز ثروات كبيرة لدى الخواص. ولنتذكر هنا كيف أن المدن في أوروبا الفيودالية استطاعت بمبادراتها الاستقلالية وشجاعتها وتقنياتها تحطيم النظام الفيودالي وبناء الرأسمالية، بينما كانت الدول المغربية تفرض سيطرة ساحقة على المدن وعلى الصناعات الحرفية المعيشية أو العاملة للسوق، وقد لاحظ ابن خلدون وهن المنتجين في المدن وخمولهم عندما قال: «... استنأموا إلى الأسوار التي تحوطهم والحرز الذي يحول دونهم، فلا تهيجهم هيعة ولا ينفر لهم صيد، فهم غارون آمنون قد ألقوا السلاح وتوالت على ذلك منهم الاجيال، وتنزلوا منزلة النساء والولدان الذين هم عيال على أبي مثوهم

حتى صار لهم ذلك خُلُقًا يتنزل منزلة الطبيعة»⁽⁶⁾.

- تحول التعليم إلى "تعليم للجهل" بسبب بداية تفشي ظاهرة التلقين والحفظ والمختصرات والمتون والشروح وَشُروح الشروح.

- بداية انتشار التصوف الشعبي وتراجع العقلانية والاجتهاد. لقد كان الشيخ أبي مدين شعيب معاصر الفيلسوف ابن رشد هو الأب الروحي لأغلب شيوخ التصوف في المغرب العربي، وقد ساهم أولئك الشيوخ في إسقاط الدولة الموحديّة، ولم يقفوا إلى جانبها ضدّ البرتغاليين والأسبان، لذلك جعل المرينيون من الأشراف ورجال التصوف سندًا رئيسيًا لدولتهم. ولو اقتصر التصوف على بعض أفراد النخبة لهان الأمر، لكن الخطر هو تبني العامة لهذا التصوف الذي سرعان ما تحول إلى دروشة وشعوذة. وقد اضطر محمد ابن عرفة الإمام المجتهد وصاحب المنزع العقلي إلى الاعتراف

(6) المقدمة ص 218.

بالتصوف الشعبي، كما سعت الدولة الحفصية إلى توظيف ذلك التصوف الشعبي لصالحها، وبرز أولياء من عامة الشعب⁽⁷⁾ ذاع صيتهم مثل احمد بن عروس (توفي سنة 1463) في تونس الذي كان أمياً وله سُلوكات شاذة ومُنافية للحياء أحياناً⁽⁸⁾. لقد كان ابن خلدون نفسه يؤمن بالتصوف وينبذ الفلسفة، معتبراً أن الله "أظل" فلاسفة مثل الفارابي وابن سينا وأن «الرأي الذي ذهبوا إليه باطلٌ بجميع وجوهه»⁽⁹⁾، كما أن المذهب الاشعري لابن خلدون مذهبٌ قَدَرِيٌّ ومناهضٌ إلى حدٍّ كبير للإرادة الحرة وللاجتهاد الراديكالي — والأکید أن هجومات الأسبان والبرتغاليين على المغرب العربي قد أذكت حركة التصوف الشعبي،

(7) BACHROUCH (T.) Le saint et le prince en Tunisie, Tunis faculté des sciences humaines et sociales de Tunis, 1989.

عيسى (لطفی): مغرب المتصوفة: الانعكاسات السياسية والحراك الاجتماعي من القرن 10 إلى القرن 17 م، تونس، مركز النشر الجامعي وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 2005.

المرجع المذكور سابقاً: QABLY (M.): Société, pouvoir...

(8) BACHROUCH المرجع المذكور سابقاً من صفحة 98 إلى 104.

(9) المقدمة ص 992.

لكن استشرء التصوف الشعبي معناه بداية خُمود
 جذوة الاجتهاد وتراجع الاهتمام بالعلوم الدقيقة.
 وقد عملت حركة التصوف الشعبي على تحويل
 وجهة الكادحين عن مشاكلهم الحقيقية بواسطة ما
 كانت تنشره بينهم من "ثقافة سمعية بصرية" على
 حدّ قول الانتروبولوجي البريطاني المعاصر إرنست
 قلنار (E. GELLNER) (ذكر، رقص، فُروسيّة،
 ذبائح...)، كما أصبح الفقر قيمةً مَجيّدة في نظر
 الأولياء الصالحين (تسمية الطلبة بالفقراء، ثمّ المال
 لأنه مجلبة للمعاصي ومدح الفقر لأن لصاحبه
 حظوظاً وافرة للفوز بالجنة)...

أما العائق الأكبر الذي كان الضربة القاضية التي جعلت
 نمط الإنتاج المخامسي يمرّ إلى مرحلته الهابطة بداية من القرن
 السادس عشر، فهو ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي في أوروبا
 ومُحاصرته الكاسحة للمغرب العربي سياسياً واقتصادياً وثقافياً
 ودينياً.

لقد بدأ التقدم العلمي والتقني يتسارع في أوروبا في القرن
 الرابع عشر -عصر ابن خلدون-، إذ اخترع الأوروبيون الطباعة
 والسّاعة الجداريّة الآليّة والمحراث المتعدّد العجلات

والطواحين المائية والنظارات، كما أخذت الصناعات المعدنية تتنوع وتقنيات الملاحة البحرية تتحسن والأسلحة تزداد فتكاً، كما بدأت التقنيات المصرفية تزداد نجاعةً والتشريعات الملائمة للاقتصاد الرأسمالي تتعمم، وجلب الأوروبيون إلى بلدانهم الكثير من النباتات الاستوائية مثل القوت والسكر والأرز والقطن والعديد من أصناف الخضر⁽¹⁰⁾. وقد تفتن ابن خلدون بذلك نادر إلى هذه النهضة الأوروبية عندما قال: «...بلغنا لهذا العهد أن هذه العلوم الفلسفية ببلاد الإفرنجية من أرض رومة وما إليها من العدو الشمالية نافقة الأسواق وأن رؤسومها هناك متجددة ومجالس تعليمها متعددة، ودواوينها جامعة، وحملتها متوفرون وطلبثها متكثرون»⁽¹¹⁾.

لقد كان الموحدون آخر من سيطر من الدول الإسلامية على البحر الأبيض المتوسط، وقد بدأ الأوروبيون يَبْسُطون نفوذهم على هذا البحر بداية من القرن الثاني عشر. وقد قال الشاعر الصقلي أبو العرب مصعب بن محمد الصقلي حوالي

⁽¹⁰⁾ عيساوي (شارل): تأملات في التاريخ العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

1991 (انظر الفصل الخامس).

⁽¹¹⁾ المقدمة ص 894.

سنة 1085 - وكان دعاه المعتمد ملك طليطلة للقدوم إلى
أسبانيا:-

لَا تَعْجَبَنَّ لِرَأْسِي كَيْفَ شَابَ أَسَى
وَأَعْجَبُ لَأَسْوَدَ عَيْنِي كَيْفَ لَمْ يَشِبْ
الْبَحْرُ لِلرُّومِ لَا تَجْرِي السَّفْنُ بِهِ
إِلَّا عَلَى غَرَرٍ وَالْبَرُّ لِلْعَرَبِ

إن البحر -عنوان التوسّع والطموح والشجاعة والتفتح
على الخارج- أصبح بالنسبة إلى المغاربة مجرد « مكان تفتحي
عنده اليايسة» كما قال الفيلسوف الألماني هيغل
(HEGEL)⁽¹²⁾، وتوقع المغاربة على أنفسهم وأصبحوا
مجموعات بشرية قارية، وسيظلون كذلك حتى يُداهمهم
الاستعمار الأوروبي القادم من وراء هذا البحر في القرن التاسع
عشر.

لقد شعر محمد بن عرفة بأن السماء المغربية بدأت
تتلبد بالغيوم وإن ببطء، ولهذا حث الناس على التفاؤل

(12) HEGEL: La raison dans l'histoire, Paris, Collection 10/18, 1965 p. 229.

مردّداً على مسامعهم الآية القرآنية: « ولا تهنوا ولا تحزنوا، وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين »⁽¹³⁾.

إن رحيل ابن خلدون نفسه إلى مصر كان نوعاً من اليأس من إمكانية تحسّن الأوضاع بصفة جوهرية بالمغرب العربي، كما أن الذين من بين المغاربة أو العرب نسخوا كتابات ابن خلدون بعد موته أو قرؤوها أو شرحوها أو علقوا عليها من ابن الأزرق (توفي سنة 1491) إلى مُصلحي القرن التاسع عشر (مثل خير الدين باشا) لم يفهموا تلك الكتابات أو لم يتبنّوا ما فيها من إضافة صالحة للمستقبل وهي المسألة العمرانية. إن العذر الوحيد لمُصلحي القرن التاسع عشر مثل خير الدين باشا هو أنهم كانوا مسكونين بضرورة وضع حدٍّ للاستبداد السياسي في المغرب العربي والعالم الإسلامي، وفرض نظام دستوري على غرار أوروبا، وهذا ما يفسّر قراءتهم "للمقدمة" قراءةً سياسية انطلاقاً من الجملة الخلدونية الشهيرة « الظلم مؤذنٌ بخراب العمران ».

GHRAB (S.) : Ibn Arafa et le malékism en Ifriqiya au 8^{ème} / 14^{ème} ⁽¹³⁾

siècles, 2 Tomes, Tunis, Faculté des Lettres de la Mannouba, 1996.

لقد استشعر المؤرخ التونسي المعاصر هشام جعيط بما استعرضناه نحن من الكوابح التي حَدَّت من إيجابيات المرحلة الصاعدة لنمط الإنتاج المخامسي عندما قال عن العهد الحفصي - المريني: « إن الكر والفر التنازعي الذي نشب بين المرينيين والحفصيين، وتكثف العلاقات مع الأندلس المسلمة والمسيحية الأسبانية المكافحة والإيطالية المتاجرة، والاضطرابات البدوية المعممة، خلقت تيارات قويّة لتنقل الأفكار والبشر، وشكلت ما يشبه الفضاء الثقافي الموحد وفي حالة غليان، لكنه غليان غارق في القلق والتمزق، وما تنقلات ابن خلدون القلقة إلا مثال ساطع على ذلك»⁽¹⁴⁾.

كما أن المؤرخ التونسي المعاصر محمد الطالبي أحسّ هو الآخر بأن الإيجابيات التي ظهرت في عهد ابن خلدون وخاصة فكر ابن خلدون نفسه، مكتوبٌ عليها الفشل، وقد وضع هذا المؤرخ عنواناً معبراً لأحد مقالاته عن ابن خلدون في الذكرى المئوية السادسة لوفاته: ابن خلدون وبوادر حداثة لم تتحقق⁽¹⁵⁾.

⁽¹⁴⁾ جعيط (هشام) : أزمة الثقافة الإسلامية، بيروت، دار الطليعة، ط 2، 2004، ص 175 (الكلمات المغلطة من وضعنا)

⁽¹⁵⁾ مجلة دراسات أندلسية، تونس، عدد 35، 2006.

إن الرأي عندي هو أنه بالرغم من كل المؤشرات السلبية التي بدأت تظهر في سماء المغرب العربي في عصر ابن خلدون، فإن الأمور لم تُحسم بعد لصالح التخلّف. لقد كانت فترة — منعرجاً أو كما قال عنها عالم الاجتماع الفرنسي المعاصر جان بول شارناني (J.P. CHARNAY) «فترة الرقص على عين المكان»⁽¹⁶⁾: فإما تلافي النقائص والإقلاع وإما الإخلاد إلى راحة الأغبياء والسقوط في التخلّف. لقد حكم تونس في هذه الفترة — المنعرج ثلاثة سلاطين شاءت الصدفة أن يكون حكم كل واحد منهم طويلاً جداً، وكأنّ القدر منّح تونس آخر فرصة للإقلاع: السلطان أبو العباس (حكم من 1370 إلى 1394) والسلطان أبو فارس عبد العزيز (حكم من 1394 إلى 1434) والسلطان أبو عمر عثمان (حكم من 1435 إلى 1488).

نستطيع الآن أن نردّ على التساؤل الذي طرحه أحد أكبر المؤرخين الفرنسيين المعاصرين المتخصصين في تاريخ الدولة الحفصية روبرار برانشفيق (R. BRUNCHVIG) عندما قال عن تونس الحفصية: «ولعلّ المشكل التاريخي الجوهري

CHARNAY (J.P.): Ibn Khaldoun, Collection « les africains » ⁽¹⁶⁾

Tome 2, Jeune Afrique, Paris, 1977 .

إن الرأي عندي هو أنه بالرغم من كل المؤشرات السلبية التي بدأت تظهر في سماء المغرب العربي في عصر ابن خلدون، فإن الأمور لم تُحسم بعد لصالح التخلف. لقد كانت فترة — منعرجاً أو كما قال عنها عالم الاجتماع الفرنسي المعاصر جان بول شارناي (J.P. CHARNAY) «فترة الرقص على عين المكان»⁽¹⁶⁾: فإما تلافي النقائص والإقلاع وإما الإخلاد إلى راحة الأغبياء والسقوط في التخلف. لقد حكم تونس في هذه الفترة — المنعرج ثلاثة سلاطين شاءت الصدفة أن يكون حكم كل واحد منهم طويلاً جداً، وكأنَّ القَدَر منح تونس آخر فرصة للإقلاع: السلطان أبو العباس (حكم من 1370 إلى 1394) والسلطان أبو فارس عبد العزيز (حكم من 1394 إلى 1434) والسلطان أبو عمر عثمان (حكم من 1435 إلى 1488).

نستطيع الآن أن نردّ على التساؤل الذي طرحه أحد أكبر المؤرخين الفرنسيين المعاصرين المتخصصين في تاريخ الدولة الحفصية رُوبَار بَرانشفيق (R. BRUNCHVIG) عندما قال عن تونس الحفصية: «ولعلّ المشكل التاريخي الجوهري

CHARNAY (J.P.): Ibn Khaldoun, Collection « les africains » ⁽¹⁶⁾

Tome 2, Jeune Afrique, Paris, 1977 .

يتمثل في تحديد أسباب هذا التوقف عن التطور، وهذا النوع من الشلل الذي سرعان ما ظهر بمظهر الانحطاط والتقهر بالمقارنة مع ما كانت تشهده الشعوب الأخرى من تقدم سريع، وهذا المشكل لم يفض إلى الآن»⁽¹⁷⁾. ألا يكون نمط الإنتاج المخامسي، هذا الاختراع المغاربي الذي وُلد كسيحاً كما قلنا، جزءاً من الجواب الذي يبحث عنه برانشفيق!



(17) برانشفيق... ج 2 ، ص 268.

الخاتمة

حاصلُ ما انفكت عنه متون هذه الدراسة أن ابن خلدون استشعر - وإن بوعي مُبهم- بأن شيئاً جديداً مُستترًا وغامض الملامح كان يعتمل في القاعدة المادية للمجتمعات المغاربية، وقد عبّر عن ذلك بواسطة الإشارات الاقتصادية التي ضَمَّنَهَا في "المقدمة"، وهي إشارات خاطفة لكنها ثاقبة. وقد تحولت تلك الإشارات - مع بعض التحوير- على أيدي آدام سميث ودافيد ريكاردو وكارل ماركس في العصر الحديث إلى ركائز أساسية من ركائز علم الاقتصاد السياسي.

إن هذه الإيماءات الاقتصادية مجرد غيض من فيض الفكر الخلدوني، وَلَيْسَ محض صُدْفَةٍ أن يَعتبر المؤرخ البريطاني المعاصر أرنولد توينبي ابن خلدون أعظم عقلٍ في أي زمان ومكان.

لقد استوحى ابن خلدون تلك الإيماءات الاقتصادية من الواقع المغربي الذي خَبَر فيه كل كبيرة وصغيرة بفضل نشاطه السياسي الفياض على كامل الفضاء المغربي، ولا مراء في أن السياسة أعظم تجربة للمؤرخ.

إن قراءةً متفحصةً للمصادر التاريخية الجديدة والدراسات الكثيرة التي كُتبت حديثاً عن العصر الحفصي، المريني، الزياني تكشف أن حَدَسَ ابن خلدون كان صادقاً، إذ تشكل منذ العصر الموحدّي تقريباً نمطاً إنتاج جديداً كان يشتغلُ بهدوءٍ ويؤمنُ للمجتمعات المغاربية الجزء الأهم من حاجاتها المادية.

لقد كانت القلاقل السياسيّة الصّاحبة (فوضى القبائل الهلالية، الصراع الضاري على الحكم) والنكبات الديمغرافية المدمرة (الطاعون الجارف) وهجومات الأساطيل الأوروبية المتزايدة، تحتل صدارة الأحداث وتحوّل دون رؤية التحولات الاقتصادية النوعيّة التي كانت تحتل في رَحْمِ المجتمعات المغاربيّة، إلا أن ابن خلدون أحسّ - وإن بُشِيَء من الضبابيّة وهذا طبيعي - أن الأحداث الأكثر دويّاً ليست هي بالضرورة الأكثر تأثيراً في تطور المجتمع، فالأحداث المدويّة آنذاك وخاصة شغب القبائل الذي لا ينتهي كانت بمثابة شجرة الرّقوم التي تحجب الغابة اليانعة.

إن النمط الإنتاجي الجديد الذي اقترحنا تسميته بنمط الإنتاج الخامسي هو الحلقة الغائبة في ما حَبَّرَه الدارسون من تأويلاتٍ "للعمران البشري" الخلدوني.

إن هذا النمط الإنتاجي الجديد - وخلافاً لمقولات الماركسيّة الكلاسيكية - لم يكن نمط إنتاج عادي، وإنما نمط إنتاج وُلِدَ كسيحاً، وإذا ما أضفنا أن المصاعب داهمتُهُ في زمن مبكر ولم تمهله الوقت اللازم حتى يتصلّب عودُهُ، تيقنًا لماذا كانت إيجابيات المرحلة الصاعدة لهذا النمط الإنتاجي الجديد - رغم أنها أدخلت حيويّة وانتعاشة على المجتمعات المغاربيّة - محدودة ورخوة وعاجزة عن الصمود طويلاً أمام قوى الجذب إلى الوراء، لذلك يمكن البحث عن جذور الركود الاقتصادي والحضاري الذي جثم على المغرب العربي منذ القرن السادس عشر بعد الميلاد - لا فقط في البنى الفوقية (مثل الاستبداد السياسي أو احتكار الدولة للسياسة والاقتصاد أو التأويل الماضي للإسلام أو العُزُوف عن السيطرة على الطبيعة أو الإيمان بالسحر والشعوذة) أو في استمرارية النظام الأبوي القائم على استعباد المرأة أو في الدور السلبي للظاهرة القبليّة أو في الحصار الرأسمالي الأوروبي الذي ضُرب على المغرب العربي منذ القرن السادس عشر، وإنما كذلك في هذا النمط الإنتاجي الذي ابتدعه المغرب العربي عقب اضمحلال العبوديّة.

إن عصر ابن خلدون لم يكن عصر انحطاط حضاري،
وأنتى له أن يكون كذلك، وقد أنتج جهابذة في الفكر مثل
ابن خلدون وابن عرفة والشاطبي ولسان الدين ابن الخطيب.
لقد كان عصرًا - منعرجًا: إما الإقلاع أو النزول إلى الهاوية.
ورغم أن الأمور لم تُحسم بعد لصالح التخلّف، إلا أن ابن
خلدون كان مُتشائمًا، وقد اقتنّع بعد عُزلة فكرية دامت أربع
سنوات في قلعة بني سلامة أن زمام الأمور بدأ يفلت من
المغاربة ومن كل المسلمين: ألم يقل لـتيمورلنك لما عرض عليه
هذا الغَازي التتري الدخول في خدمته: لقد جئت متأخرًا^(*).
إن لهذا الجواب دلالة رمزية، فتيمورلنك رغم قوته العسكرية
الرهيبية جاء متأخرًا ولا يستطيع فعل أي شيء ناجع لإنقاذ
العالم الإسلامي ممّا بدأ يتردّى فيه، خاصة والأوروبيون انبروا
يحققون صُعودًا حضاريًا كاسحًا لَن يتوقف أبدًا بفضل
«العلوم الفلسفية» التي لاحظ ابن خلدون ازدهارها لديهم،
وكذلك بفضل الرأسمالية والديمقراطية والدولة القومية.

(*) أورد هذه الرواية: المرجع المذكور سابقا... Ibn Khaldoun: CHARNAY (J.P.)
نقلا عن المقدمة التي وضعها المستشرق دي سلاين (DE SLANE) لكتاب: العبر....
الذي نقلها بدوره عن مؤرخ معاصر لابن خلدون هو ابن قاضي شهبه.

لقد كان ابن خلدون الرجل الذي ظلَّ مستيقظًا وشقيًّا
بعقله ، بينما بدأ الكثيرون في عصره يخلدون إلى رقدة العدم.



فهرس الموضوعات

5التوطئة
9المقدمة
13	الفصل الأول : ابن خلدون و« اليد الخفية »
43	الفصل الثاني : « انتقال من حال إلى حال »
85	الفصل الثالث : « بضدّها تتمايزُ الأشياء »
107	الفصل الرابع : « هؤلاء الأبطال الذين هبوا لمقارعة السماء »
	الفصل الخامس : « المغرب الكسح الذي لم تُمهله
129	المصاعبُ طويلاً »
153الخاتمة

المؤلف في سطور

د. الهادي التيمومي

- من مواليد 13 - 01 - 1949 بالكبارة (نصر الله) القيروان (تونس)
- الإجازة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس.
- دكتوراه حلقة ثالثة، جامعة NICE (فرنسا)، 1975 (اختصاص تاريخ معاصر)
- دكتوراه دولة، جامعة تونس الأولى، 1997 (اختصاص تاريخ معاصر).
- يعمل حاليا أستاذًا في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، شارع 9 أفريل 1938، 94، تونس، 1007.
- نشر المؤلفات التالية: (باللغة العربية)
- النشاط الصهيوني بتونس (1897 - 1948) دار محمد علي، 1982 (الطبعة الثانية 2001).
- نقابات الأعراف التونسيين (1932 - 1955)، دار محمد علي، 1983.
- انتفاضات الفلاحين في تاريخ تونس المعاصر: مثال 1906، بيت الحكمة. تونس. 1994.
- الجدل حول الإمبريالية منذ بداياته إلى اليوم (مع مقدمة لسمير أمين) دار محمد علي (تونس) دار الفارابي (بيروت) 1994 (الطبعة الأولى). تونس (2004) (الطبعة الثانية).
- تاريخ تونس الاجتماعي (1881 - 1956)، دار محمد علي، 1997.
- الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية: الكادحون الخماسة في الأرياف التونسية (1861 -

- (1943)، جزاءن، دار محمد علي، كلية العلوم الإنسانية بتونس،
1999 (دكتوراه الدولة).
- في أصول الحركة القومية العربية (1839 - 1920). دار محمد علي، 2002 (الطبعة الأولى) تونس 2006 (الطبعة الثانية).
 - مفهوم التاريخ وتاريخ المفهوم في العالم الغربي من النهضة إلى العولمة، دار محمد علي، 2003.
 - تونس (1956 - 1987)، دار محمد علي، 2005.
- Email : tim. Hed @ voila. fr



الغائب في أوليات «العمران البشري» الخلدوني

حاول المؤرخ د. الهادي التيمومي إخضاع مقدمة ابن خلدون لقراءة جديدة حقا. و قد استنطقها حول خلفيات الإشارات الاقتصادية الواردة فيها و اكتشف أن تلك الإشارات و إن كانت لا تشكل نظرية في علم الاقتصاد فإنها كانت تنبئ بما صاغه بعض علماء الاقتصاد الأوروبيين من نظريات في فترة تشكل النظام الرأسمالي.

و لعل أهم ما توصل إليه الباحث هو أن تلك الإشارات لم تكن فقط نتاج عبقرية ابن خلدون و إنما كانت كذلك نتاج تحولات نوعية سنت القاعدة المادية للمجتمعات المغاربية منذ العهد الموخدي تقريبا. و قد استشعر ابن خلدون بتلك التحولات و إن بشيء من الضبابية. كما دلل الباحث على أن عصر ابن خلدون لم يكن عصر تخلف و إنما كان عصرا-منعرجا: فإما الإقلاع أو النزول إلى الهاوية.

و كان ابن خلدون متشائما و حبذا لو كذب التاريخ تشاؤمه.

الناشر

السعر، 5.000 د.ت

